

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

التقدّم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا
نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EDGD/2012/5
30 October 2012
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

التقدّم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا
نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري

الأمم المتحدة
نيويورك، 2012

12-0246

المحتويات

الصفحة

1	هـ	ملخص تنفيذي
		مقدمة
<u>الفصل</u>		
3		أولاً- تقدم البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية
4		ألف- القطاع المصرفي
7		باء- الأسواق المالية
10		جيم- النظام الضريبي
12		ثانياً- تقدم البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية
12		ألف- الاستثمار الأجنبي المباشر
16		باء- تحويلات العاملين في الخارج
19		ثالثاً- تقدم البلدان الأعضاء نحو تحرير التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية
19		ألف- أهم التطورات على صعيد تحرير السياسات التجارية
20		باء- تطور الصادرات في البلدان الأعضاء في الإسكوا
22		جيم- آفاق تطور التجارة بين بلدان الإسكوا
رابعاً- زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية: المساعدات		
23		الإئتمانية الرسمية
23		ألف- المساعدات الرسمية من البلدان الأعضاء في الإسكوا
25		باء- المساعدات الإئتمانية الرسمية إلى البلدان الأعضاء
28		خامساً- الدين الخارجي وإدارة الديون
28		ألف- واقع الدين العام الخارجي
30		باء- عبء الدين العام الخا رجي على اقتصادات البلدان المدينة
32		سادساً- الخلاصة والتوصيات
32		ألف- الخلاصة
33		باء- التوصيات

المحتويات (تابع)

قائمة الجداول

الصفحة

4	1- معدلات نمو السيولة المحلية، 2010-2006
5	2- إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، 2010-2006
6	3- إجمالي رصيد الدين العام الداخلي
7	4- إجمالي المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
8	5- معدل دوران الأسهم، 2010-2006
9	6- القيمة السوقية، 2012-2006
9	7- عدد الشركات المدرجة، 2012-2007
10	8- الإيرادات الضريبية، 2010-2006
12	9- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى منطقة الإسكوا، 2010-2006
14	10- متغيرات مختارة في مناخ الأعمال في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 2010
17	11- تحويلات العاملين إلى مجموعة من البلدان الأعضاء، ٢٠١٠-٢٠٠٦
21	12- صادرات بلدان الإسكوا إلى العالم خلال الفترة 2011-2005
22	13- مؤشر التنافسية في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا
23	14- المساعدات الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء، 2010-2000
24	15- نسبة المساعدات الإنمائية إلى الدخل القومي في عدد من البلدان المانحة الأعضاء في الإسكوا
25	16- المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء
29	17- الدين الخارجي، 2010-2006
31	18- خدمة الدين العام الخارجي، 2010-2006

قائمة الأشكال

28	1- إجمالي الدين العام الخارجي، 2010-2006
30	2- تغيّرات الدين الداخلي والخارجي خلال عامي 2009 و 2010

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الدراسة التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في الإسكوا في تنفيذ توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (2002) والذي تم التأكيد عليه في الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية (2008). وتتضمن الدراسة استعراضاً للتقدم الذي أحرزته البلدان خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2012 في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية والتضخم العالمي والركود الاقتصادي والحراك الشعبي في المنطقة العربية.

لقد كان عام 2010 عام التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، غير أنّ عام 2011 شهد انكماشاً اقتصادياً عالمياً اختلفت آثاره على البلدان الأعضاء في الإسكوا باختلاف ارتباط هذه البلدان بالاقتصاد العالمي من جهة ووفقاً لأهمية قطاع النفط وتأثير تذبذب أسعاره على اقتصاداتها من جهة ثانية. كذلك شهد عام 2011 تغييرات عديدة في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. فأدى الركود الاقتصادي العالمي والحراك الشعبي العربي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي في غالبية البلدان الأعضاء في عام 2011.

وفي مجال تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية، أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى نمو في السيولة المحلية في القطاع المصرفي في البلدان المصدرة للنفط مما كان له أثر إيجابي على ارتفاع معدلات القروض والتسهيلات الإئتمانية. وقد تمكن القطاع الخاص من زيادة حصته من هذه القروض في العديد من البلدان الأعضاء، بينما لجأت حكومات بلدان أخرى إلى السوق المحلي للاقتراض من أجل تمويل العجز فارتفع بذلك رصيد الدين الداخلي الذي أثر سلباً على نمو المدخرات المحلية.

وقد تمكنت الأسواق المالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا من تعويض بعض الخسائر الناتجة عن الأزمة المالية العالمية غير أنّها شهدت تراجعاً ملحوظاً في عام 2011 نجم عن الحراك الشعبي وعدم الاستقرار الذي تعيشه المنطقة ككل. فقد خسرت هذه الأسواق مجتمعة حوالى 10 في المائة من قيمتها السوقية وتراجع عدد أسهمها المتداولة بنسبة 24 في المائة.

وسجلت الإيرادات الضريبية نمواً بفضل النمو الاقتصادي الذي شهدته غالبية البلدان الأعضاء. ولكنّ النظم الضريبية في البلدان الأعضاء ما زالت بحاجة إلى إصلاحات كبيرة للتخفيف من العبء على كاهل الفئات الفقيرة وتسهيل الإجراءات الضريبية.

وفي مجال تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية، استمرّ التراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأعضاء في عام 2010 وللعام الثالث على التوالي، فانخفض بنسبة 41 في المائة بين عامي 2009 و2010. ويعود هذا التراجع إلى استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي وأزمة الديون الأوروبية وعدم ثقة المستثمرين. وفي المقابل، حققت عدة بلدان أعضاء تقدماً في تحسين بيئة الأعمال، خاصة في إنشاء الأعمال وتحديث القوانين. من جهة ثانية، حافظت تحويلات العاملين على مستوياتها ولا يزال دورها هاماً في البلدان المصدرة للعمالة مثل الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن.

وفي مجال دعم التجارة، اتخذت البلدان الأعضاء خطوات إيجابية ولكن بطيئة باتجاه تحرير التجارة. فقد حققت تقدماً طفيفاً بخصوص شروط النفاذ إلى الأسواق وإصلاح الأنظمة الداخلية التي تهدف إلى زيادة

المنافسة التي لم يتحقق بشأنها سوى القليل. كذلك لم تسجل البلدان تقدماً يُذكر على صعيد التكامل الإقليمي بين البلدان العربية حيث لا تزال التجارة بين البلدان العربية متدنية جداً مقارنة بغيرها من سائر بلدان العالم.

أما المساعدات الرسمية للتنمية التي تقدّمها الإمارات العربية المتحدة وُعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية فما زالت تتأثر بشكل كبير بتذبذبات أسعار النفط العالمية. فبعد أن بلغت أقصاها في عام 2008 حيث قاربت 6.4 مليار دولار، عادت فانخفضت خلال عامي 2009 و2010 حيث بلغت 4.3 مليار دولار في عام 2010. لكن بالرغم من هذا التراجع، لا تزال هذه المساعدات تشكل حوالى 0.4 في المائة من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعة، وهي تتخطى معدل الدول المتقدمة التي لم تصل بعد إلى المستوى المحدد لالتزاماتها تجاه البلدان النامية. وقد حصدت فلسطين الجزء الأكبر من المساعدات الرسمية للتنمية التي تدفقت إلى البلدان الأعضاء في عام 2009 تلاها العراق ثم السودان.

وعلى صعيد الديون الخارجية، أدت السياسات التوسعية التي اعتمدها عدة بلدان أعضاء خلال عامي 2010 و2011 إلى زيادة في العجز دفعت بالحكومات إلى الاستدانة لتمويل العجز فارتفع رصيد الدين العام الخارجي في الأردن والسودان وُعمان ومصر واليمن بين عامي 2009 و2010. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال عامي 2011 و2012، خاصة مع اندلاع الحراك الشعبي وتراجع النمو في عدة بلدان أعضاء. ولا تزال الديون الخارجية تشكل ثقلًا على كاهل البلدان المدينة، خاصة الدول الأقل نمواً كالسودان واليمن، مع ازدياد التخوف من أن تبلغ هذه الديون مستويات لا يمكن تحملها.

وأحرزت البلدان الأعضاء تقدماً في عدة مجالات تتعلق بتمويل التنمية إلا أنها لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري، مع التشديد على أهمية تنفيذ التوصيات كسلة متكاملة. فعلى البلدان الأعضاء أن تتبنى مجموعة من الإصلاحات أبرزها:

- 1- دعم القطاع المصرفي وتقديم الحوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- إصلاح النظام الضريبي والتخفيف من أعباء الفئات الفقيرة.
- 3- تحسين البيئة الإستثمارية وتشجيع الإستثمار في المناطق الأكثر فقراً وفي القطاعات الشديدة الارتكاز على اليد العاملة.
- 4- توفير الحوافز لتشجيع المهاجرين على الإستثمار في بلدانهم الأمّ مساهمة في زيادة تحويلاتهم المالية إلى البلد الأم.
- 5- معالجة الحواجز التجارية التي تؤثر بشكل خاص على التجارة البينية، كالحواجز المتعلقة بقضايا العبور والنقل والمعايير.
- 6- تعزيز الجهود الرامية إلى تحرير التجارة بين البلدان العربية باستخدام الوسائل والأدوات المتاحة لها.
- 7- ترشيد الإنفاق واستكمال الإصلاحات الاقتصادية (في حالة البلدان الأعضاء المثقلة بالديون).

مقدمة

عام 2010 هو عام التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية التي هزّت الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من عام 2008 والتي اشتدّت حدتها في عام 2009. فبعد الانكماش الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام 2009 والذي قُدّر بحوالي 0.6 في المائة، سجّل الاقتصاد العالمي نمواً قُدّر بحوالي 5 في المائة في عام 2010 وحوالي 4 في المائة في عام 2011⁽¹⁾. فقد تعافى الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية إلا أنه لا يزال يعاني من آثار أزمة الغذاء وأزمة النفط والتضخم المرافق لها.

فقد استطاعت البلدان الأعضاء في الإسكوا، نتيجة طبيعة ارتباطها بالاقتصاد العالمي، أن تتعافى من بعض تداعيات الأزمة المالية العالمية وأن تسجّل نمواً بمعدلات تراوحت بين 2 في المائة في الكويت و16.6 في المائة في قطر في عام 2010 مقارنةً بانكماش عام 2009 الذي بلغ أقصاه في عُمان بنسبة 4.6 في المائة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن النمو الذي شهدته عدة بلدان أعضاء كان نمواً بلا تشغيل. فقد استمرت معدلات البطالة بالارتفاع في عام 2010 وترافقت مع نسب تضخم عالية أدت إلى عدم استقرار اجتماعي انتهى في عام 2011 إلى حراك شعبي في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وكان عام 2011 عاماً استثنائياً على البلدان الأعضاء. فقد حققت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية نسبة نمو بلغت حوالي 5.7 في المائة نتيجة لارتفاع متوسط سعر برميل النفط العالمي من 77.5 دولار للبرميل في عام 2010 إلى 107.5 دولار للبرميل في عام 2011⁽²⁾، وتراجع إنتاج النفط في بعض البلدان وتوقفها في بلدان أخرى مثل ليبيا. كذلك شهدت عدة بلدان أخرى تحركات شعبية رافقتها عدم استقرار سياسي وكان لهما أثر كبير على النمو الاقتصادي. فقد شهدت مصر تباطؤاً في النمو الاقتصادي بلغ 1.8 في المائة، في حين شهدت الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن انكماشاً بلغ أقصاه في اليمن بنسبة 2.5 في المائة. وكان لهذا التباطؤ أثر على بعض البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان.

أمّا عام 2012 فالتوقعات بشأنه ضبابية. فالانكماش العالمي وأزمة الديون السيادية في بعض دول الاتحاد الأوروبي ستؤدي بحسب التوقعات إلى تراجع في الطلب على النفط، وبالتالي إلى انخفاض في أسعاره. ولكنّ التغييرات السياسية التي حصلت في العديد من البلدان العربية والتي لا تزال تهدّد بلداناً أخرى زادت من المخاطر المرافقة لقطاع النفط ويتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع في أسعار النفط.

لقد ترافق ارتفاع أسعار السلع العالمية مع زيادة في نسبة التضخم في البلدان الأعضاء، وتراجع في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية مثل الدولار في تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر.

هذه التحديات والمتغيرات أدت إلى وضع ضغوطات إضافية على البلدان الأعضاء في تنفيذ الالتزامات الواردة ضمن توافق آراء مونتييري حول تمويل التنمية الذي تم التأكيد عليه ضمن مؤتمر المتابعة الدولي الذي عُقد في الدوحة في عام 2008. ويركز توافق آراء مونتييري حول تمويل التنمية على ستة بنود رئيسية هي تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ الاستثمار الأجنبي

(1) International Monetary Fund, World Economic and Financial Surveys, "World Economic Outlook: Growth Resuming, Dangers remain", April 2012, Table A1.

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "موجز دراسة حالة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011-2012"، 13 نيسان/أبريل 2012، E/2012/20، الجدول 1.

المباشر وغيره من التدفقات الخاصة؛ والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ والدين الخارجي؛ ومعالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية.

وهذه الدراسة تتناول التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في الإسكوا في تنفيذ تلك البنود، تحديداً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2011. فقد جاء هذا التقدم متفاوتاً بين بلد وآخر وتعددت الأسباب، ولكن أبرزها كان الركود الاقتصادي العالمي والتضخم المستمر منذ عام 2010 والحراك الشعبي الذي تعيشه المنطقة منذ عام 2011.

أولاً- تقدم البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

تعتبر عملية تعبئة الموارد المالية المحلية ضمن توافق آراء مونتيري الحجر الأساس في دعم عملية التنمية وتحقيق نمو مستدام، إذ أنها تمهّد الطريق أمام تعبئة الموارد الدولية وتحسين قدرات الدولة على تحمل أعباء الديون وتساهم في تحقيق نمو اقتصادي يؤدي إلى تحسين التجارة. لذلك فإنّ التقدم في تعبئة هذه الموارد يسهم في مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تحسين الاقتصاد الوطني من تذبذبات الاقتصاد العالمي ومن أي أزمة قد تعصف به.

ويركّز هذا البند على أهمية الحوكمة الرشيدة وحسن إدارة الأموال العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة وترشيد الإنفاق ودعم مشاركة القطاع الخاص في تحقيق النمو وتحسين بيئة الأعمال، وتوفير التمويل للمستثمرين على مختلف المستويات، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتماد الإصلاح الضريبي واتباع سياسات ضريبية أكثر مراعاةً للفقراء ودعم السوق المالي وعمل المصارف التجارية.

وخلالاً لعام 2009، نجحت بعض البلدان الأعضاء في عام 2010 في تقليص الخسائر التي تكبّدها جراء الأزمة المالية العالمية بفضل السياسات المالية التي اتبعتها من جهة، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية التي مكنتها من زيادة إيراداتها العامة وتحقيق النمو من جهة أخرى.

لكن مع انطلاق الحراك الشعبي في تونس ومصر في مطلع عام 2011، اتبعت عدة بلدان عربية أخرى سياسات تهدف إلى زيادة الإنفاق العام وذلك تجنباً لأيّ تحركات شعبية يمكن أن تطالها. فتوجّهت نحو سياسات توسعية تقضي بزيادة الإنفاق العام، خاصة زيادة الأجور والدعم الاجتماعي وإطلاق مشاريع توسعية جديدة تحرك الاقتصاد وتخلق فرص عمل جديدة وتحفّز النمو.

فقد اتخذت البلدان الأعضاء إجراءات عديدة، منها مؤقتة وأخرى على مدى طويل. فالبحرين أصدر قراراً بتوزيع مساعدات مالية على العائلات، والكويت أعلن عن توزيع حصص غذائية لمدة 14 شهراً. وفي عُمان، أنشئ صندوق لدعم الباحثين عن عمل، وفي المملكة العربية السعودية باشرت المملكة بإنشاء 500 000 وحدة سكنية وزيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع العام بنسبة 19 في المائة ودعم المؤسسات الإنتمانية لتمكينها من تقديم القروض لشريحة أكبر من المواطنين. وفي اليمن، صدر في كانون الثاني/يناير 2011 قرار قضى بزيادة الأجور وتوسيع التغطية الاجتماعية لكي تشمل 500 000 عائلة إضافية وإعفاء الطلبة من الرسوم. وفي مصر، صدر قرار بزيادة الأجور بنسبة 15 في المائة وتخصيص جزء أكبر من الموازنة لاستيراد القمح. وفي الأردن، اتخذت المملكة قراراً بزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية وتخفيض الضرائب على الوقود والغذاء كما رُفعت أجور العاملين في الخدمة المدنية والمتقاعدين. وفي الجمهورية العربية السورية، اتخذت إجراءات لزيادة مخصصات العاملين في القطاع العام وتحويلات الفقراء والحد الأدنى للأجور وتوسيع التغطية الصحية للمتقاعدين من الخدمة المدنية⁽³⁾.

(3) صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، "أفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، نيسان/أبريل 2011، الجدول 1-1 ص 24 و25.

ألف- القطاع المصرفي

لم تعد جهود التنمية تصبّ باتجاه تحقيق النمو وحسب بل أصبح الهدف منها تحقيق نمو شامل يرتكز على سياسات محقّزة للنمو المستدام تساهم في خلق فرص عمل إضافية وزيادة دخل فئات المجتمع كافةً ومعالجة مشاكل البطالة والسكان والتضخم. فلا بدّ من دعم القطاع الخاص ومدّه بالتمويل اللازم، لا سيّما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم التعليم والتدريب والجهود الرامية إلى تحسين كفاءة السوق المحلي وتحسين قدرته على المنافسة.

وقد تمكّنت البلدان الأعضاء من تقليص الخسائر التي منيت بها جرّاء الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والتي أدّت إلى تراجع هام في معدلات نمو السيولة المحلية (الجدول 1)، حيث شهدت البحرين تراجعاً في السيولة المحلية من 18 في المائة في عام 2008 إلى 6 في المائة في عام 2009، وعمّان من 23 في المائة في عام 2008 إلى حوالي 5 في المائة في عام 2009. ولكنّ هذه المعدلات عادت فسجّلت ارتفاعاً في عام 2010 وصل إلى 11 في المائة بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية ومعدلات النمو.

وفي الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية حصل تراجع في نسبة نمو السيولة المحلية في عام 2010، وللعام الثالث على التوالي، نتيجة الأزمة المالية العالمية. ويعود ذلك إلى تراجع إنتاج النفط بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي من 2.6 مليون برميل في اليوم في الإمارات العربية المتحدة في عام 2008 إلى 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2010، ومن 2.7 مليون برميل في اليوم إلى 2.3 مليون برميل في اليوم في الكويت، ومن 9.2 مليون برميل في اليوم إلى 8.4 مليون برميل في اليوم في المملكة العربية السعودية^(٤). وفي الكويت والمملكة العربية السعودية اعتمدت سياسات مالية توسّعية، في حين لم تتعاف الإمارات العربية المتحدة من أزمة ديون دبي.

الجدول 1- معدلات نمو السيولة المحلية، 2010-2006
(بالنسبة مئوية)

البلد	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	14.12	10.61	17.28	9.34	11.46
الإمارات العربية المتحدة	23.21	41.68	19.20	9.83	6.18
البحرين	14.87	40.83	18.40	5.81	10.51
الجمهورية العربية السورية	9.16	12.35	12.46	9.34	12.26
السودان	29.67	10.31	16.32	23.47	25.37
العراق	43.55	27.88	29.54	30.12	32.92
عمّان	24.86	37.18	23.10	4.73	11.34
قطر	39.63	39.54	19.69	16.89	23.08
الكويت	21.66	19.09	15.77	13.42	2.97
لبنان	7.84	12.42	14.78	19.62	12.10
مصر	15.13	19.12	10.49	9.47	12.42
المملكة العربية السعودية	19.31	19.55	17.65	10.74	5.00
اليمن	27.68	16.80	13.69	10.56	9.20

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحق الإحصائي 1/7.

يؤدي تراجع نمو السيولة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الذي يؤثر سلباً على القروض. وقد أدى ارتفاع نسب التضخم في عدة بلدان أعضاء إلى ارتفاع في أسعار الفائدة. وعمدت بلدان عديدة، مثل قطر (لمرتين في عام 2011)، إلى تخفيض سعر الفائدة من أجل تحفيز الإقراض^(٥).

ويشير الجدول 2 أدناه إلى ارتفاع في نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية في كافة البلدان الأعضاء بين عامي 2009 و2010 بنسب تراوحت بين 1.6 في المائة كحد أدنى في الإمارات العربية المتحدة و20.5 في المائة في قطر كحد أقصى، باستثناء العراق الذي شهد زيادة كبيرة بلغت 103 في المائة. من جهة أخرى، سجل القطاع الخاص في كافة البلدان الأعضاء زيادة في حصة هذه القروض والتسهيلات الائتمانية بين عامي 2009 و2010، باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي تراجعت فيها حصة القطاع الخاص بنسبة ضئيلة بلغت 0.45 في المائة. وارتفعت حصة القطاع الخاص في البلدان الأخرى بنسب متفاوتة تراوحت بين 0.8 في المائة في مصر و25 في المائة في لبنان، و83 في المائة في العراق.

يعاني القطاع المصرفي في البلدان الأعضاء من تركّز القروض بين عدد محدود من العملاء، في حين لا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الفرص الملائمة والكافية للإقراض^(٦). فقد لجأت المصارف المركزية في العراق والمملكة العربية السعودية واليمن إلى إصدار تعليمات لضبط التركّز الائتماني ولكن هذه المبادرات لم تحقق التحسّن المرجو.

وبالرغم من ارتفاع حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض والتسهيلات في أغلب البلدان الأعضاء بين عامي 2009 و2010، ظلت هذه الحصة أقلّ من الزيادة التي حققتها القطاع العام في غالبية البلدان الأعضاء. فباستثناء الجمهورية العربية السورية وقطر والكويت ولبنان حيث الزيادة في القطاع الخاص تخطت الزيادة في القطاع العام، جاءت حصة القطاع العام من الزيادة في القروض والتسهيلات أكبر من حصة القطاع الخاص في سائر البلدان. ويمكن ملاحظة هذا التغيير من خلال تراجع حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض والتسهيلات (الجدول 2). ويعود ذلك إلى توجّه الحكومات نحو السوق الداخلي لتمويل العجز المالي.

الجدول 2- إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، 2006-2010 (بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

البلد	حصة القطاع الخاص				2010	2009	2008	2007	2006
	2010	2009	2008	2007					
الأردن	69.98	70.24	73.13	77.15	27361	25414	24131	20084	15432
الإمارات العربية المتحدة	74.40	75.95	79.51	79.12	263740	259534	258585	176282	129112
البحرين	59.49	66.29	65.41	67.57	29262	24718	25239	17019	12720
الجمهورية العربية السورية	47.10	44.34	39.60	41.24	28642	24428	21397	15367	12034
السودان	69.21	71.55	73.67	81.07	10396	9680	8406	7067	6366
العراق	48.02	53.39	53.72	34.36	15132	7438	6133	5719	2011
عُمان	91.53	93.27	98.10	93.99	29776	25086	22076	15948	11697
قطر	78.32	78.14	72.20	74.46	95044	78858	65382	44413	29182

(٥) Ibid., p. 24

(٦) Ibid., figure 1.15

الجدول 2 (تابع)

حصة القطاع الخاص				2010	2009	2008	2007	2006	البلد
2010	2009	2008	2007						
109.23	107.61	92.77	91.94	89731	87560	99460	86682	63337	الكويت
50.84	45.50	45.32	45.22	59631	53321	46477	39260	36009	لبنان
48.63	49.02	50.92	58.48	144809	142470	89752	71270	63356	مصر المملكة العربية السعودية
78.35	80.11	72.83	72.51	264024	244416	268962	212514	178453	اليمن
42.23	42.99	61.90	54.33	4855	4534	3422	3253	2346	إجمالي القروض
72.49	73.34	72.77	73.24	1062403	987457	939422	714878	562055	

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2010 و2011، الملحق الإحصائي 7/7.

وإن اعتماد الدول على الإقتراض الداخلي، خاصة من المصارف التجارية، يؤثر على توفر التمويل للمؤسسات والأفراد من جهة ويزيد الدين العام الداخلي للدولة من جهة أخرى. ففي الفترة بين عامي 2009 و2010، سجلت البلدان الأعضاء المدينة ارتفاعاً في رصيد الدين العام الداخلي بنسب تراوحت بين 48.7 في المائة في البحرين و0.7 في المائة في الكويت (الجدول 3). وفي الأردن والبحرين والعراق ومصر واليمن كانت الزيادة في حصة القطاع العام أكبر منها في حصة القطاع الخاص وذلك بسبب لجوء هذه البلدان إلى الاستدانة داخلياً. وفي اليمن اقتترضت الحكومة مباشرة من البنك المركزي اليمني. وتشير البيانات الأولية لعام 2011 إلى استمرار الارتفاع في أغلب البلدان التي توفرت عنها بيانات وخاصة البحرين ومصر، حيث أدى عدم الاستقرار السياسي وتراجع النمو في عام 2011 إلى تفاقم العجز المالي الذي دفع بالحكومات إلى التوجه نحو الأسواق الداخلية للاستدانة من أجل سدّ الفجوة. وارتفع الدين العام الداخلي بنسبة 78 في المائة في البحرين، و13 في المائة في مصر (الجدول 3).

الجدول 3- إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (بملايين الدولارات)

البلد	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	5211	8115	9994	11255	12574
البحرين	2900	..	3175	4720	8409
الجمهورية العربية السورية	8826	8947	10257	10514	..
العراق	3869	3414	7209	7847	..
الكويت	8395	7720	7055	7106	7079
لبنان	20811	25876	29835	32019	32780
مصر	111535	120973	151366	166122	187832
اليمن	1779	2009	4636	5916	..

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2010 و2011، الملحق الإحصائي 11/6، والنشرة الفصلية حول أداء أسواق المالية العربية، الربع الأول 2012.

(..) تشير النقطتان إلى عدم توفر البيانات.

وأصدرت حكومات بعض البلدان الأعضاء سندات خزينة بفوائد مغرية لتمويل الإنفاق من خلال الاستدانة داخلياً. ولكن هذه الخطوة تشكل خطورة على الاقتصاد الوطني لأنها تجذب المدخرات المحلية وتؤثر سلباً على الاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، وعلى مكافحة البطالة والفقر على

المدى الطويل. وفي الفترة بين عامي 2007 و2010، سجّل رصيد الدين العام الداخلي ارتفاعاً في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن التي شهدت خلال الفترة نفسها تراجعاً في إجمالي المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 4).

الجدول 4- إجمالي المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

البلد	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	18.6	10.0	15.0	10.9	9.1
البحرين	38.2	42.7	43.5
الجمهورية العربية السورية	18.5	28.9	31.9	28.1	16.8
السودان	15.5	19.2	19.0	12.8	17.8
عُمان	39.6	36.5	37.9
الكويت	64.7	57.3	58.9
لبنان	11.6	16.5	10.7	11.4	12.0
مصر	23.0	23.6	23.6	16.8	17.8
المملكة العربية السعودية	47.8	45.7	50.0	33.2	..
اليمن	17.5	10.2	10.8	3.3	9.1

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات المالية، <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>.

(..) تشير النقطتان إلى عدم توفر البيانات.

باء- الأسواق المالية

تمكنت أسواق المال العربية في عام 2010 من تعويض بعض الخسائر التي تكبّدها جراء الأزمة المالية العالمية التي وقعت في الربع الأخير من عام 2008. فقد حققت أسواق الأسهم في البحرين و عُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية نسب نمو في القيمة السوقية تراوحت بين 11 في المائة في السوق السعودي و40 في المائة في السوق القطري. وحافظت البورصة المصرية وبورصة بيروت على مستويات عام 2009. وسجّل في عام 2010 تراجع ملحوظ في عدد الأسهم المتداولة. فبعد الخسائر الكبيرة التي مُني بها المستثمرون في عام 2009 وتمكن البعض منهم من تعويض جزء منها، شهد عام 2010 تراجعاً ملحوظاً في حركة السوق حيث ابتعد هؤلاء عن استثمار المحافظ وآثروا الدخول في استثمارات أكثر أماناً ولو أقل ربحاً. وفي الفترة بين عامي 2009 و2010، انخفض عدد الأسهم المتداولة في أسواق البلدان الأعضاء بنسبة 43 في المائة. وكان التراجع الأكبر في أسواق البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تراوح بين 27 في المائة في السوق البحريني و54 في المائة في سوق أبوظبي^(٧).

من جهة أخرى، سجّل تراجع ملحوظ في معدل دوران الأسهم في عام 2010 مقارنةً بعامي 2008 و2009. فقد سجّلت أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية تراجعاً لافتاً في هذا المعدل بلغ في السوق السعودي 60 في المائة في عام 2010 مقابل 106 في المائة في عام 2009، وفي السوق الكويتي 42 في المائة في عام 2010 مقابل 111 في المائة في عام 2009 وفي سوق دبي 28 في المائة في عام 2010 مقابل 81 في المائة في عام 2009 (الجدول 5).

(٧) صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، <http://www.amf.org.ae/yearlyperformance>.

**الجدول 5- معدل دوران الأسهم، 2010-2006
(بالنسبة المئوية)**

2010	2009	2008	2007	2006	
11.4	23.4	91.7	39.4	23.8	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
30.1	42.8	80.0	42.3	72.7	بورصة عمان
1.6	2.9	10.5	4.0	6.6	سوق البحرين للأوراق المالية
60.2	105.7	212.3	131.4	429.2	سوق الأسهم السعودي
42.1	111.2	184.5	100.0	56.4	سوق الكويت للأوراق المالية
28.5	81.3	131.7	74.8	109.0	سوق دبي المالي
37.2	33.3	13.6	962.6	22.2	سوق الخرطوم للأوراق المالية
19.4	21.1	58.2	33.0	39.1	سوق فلسطين للأوراق المالية
13.2	25.0	57.4	22.6	17.0	سوق مسقط للأوراق المالية
17.4	28.8	62.9	31.3	33.8	سوق الدوحة للأوراق المالية
14.7	8.1	17.8	9.1	24.4	بورصة بيروت
65.7	90.0	100.6	47.3	52.6	بورصة القاهرة والإسكندرية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، الفصل السابع، الجدول 6.

واستمر التراجع في عدد الأسهم المتداولة في عام 2011، خاصة بعد انطلاق الحراك الشعبي في عدد من البلدان العربية واستمرار التذبذب في الأسواق المالية. فتراجع عدد الأسهم المتداولة في أسواق المال في البلدان الأعضاء بنسبة 24 في المائة متأثراً بشكل كبير بالتراجع في حركة أسواق المال في الأردن ودبي والكويت ومصر.

فعام 2011 كان عاماً استثنائياً آخر في أسواق المال في البلدان الأعضاء بعد عام الأزمة المالية العالمية والخسائر التي تكبدتها الأسواق المالية التي عانت موجة عدم استقرار اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2010. فقد تراجعت القيمة السوقية لأسواق الأسهم في البلدان الأعضاء مجتمعة بنسبة قاربت 10 في المائة في عام 2011 (الجدول 6). وكان السوق المصري أبرز الخاسرين، إذ تأثر بشكل كبير بالحراك الشعبي الذي بدأ في كانون الثاني/يناير 2011 وبلغ ذروته في شباط/فبراير من العام نفسه وأدى إلى توقف البورصة المصرية عن العمل لفترة طويلة خلال الربع الأول من عام 2011 حيث اقتصر عدد أيام التداول على 26 يوماً فقط. فقد تراجعت القيمة السوقية في بورصة القاهرة والإسكندرية بحوالي 43 في المائة في عام 2011، غير أنها تمكنت في الربع الأول من عام 2012 من تعويض بعض خسائرها، فارتفعت بنسبة 23 في المائة ولكنها لم تبلغ المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الثورة.

وتراجعت القيمة السوقية في كافة الأسواق المالية في عام 2011 باستثناء السوق القطري الذي شهد تحسناً خجولاً (حوالي 4 في المائة). وتراوحت نسب التراجع بين 4 في المائة في سوق الأسهم السعودي كحد أدنى و43 في المائة في السوق المصري كحد أقصى. وظلّ السوق السعودي في المرتبة الأولى بين الأسواق المالية العربية في عام 2011 من حيث القيمة السوقية، تلاه سوق الدوحة متقدماً على سوق الكويت للمرة الأولى. وكانت نتائج الربع الأول من عام 2012 جيدة نسبياً إذ حققت عدة أسواق ارتفاعاً في القيمة السوقية. فحصد السوق القطري أكبر نسبة نمو بلغت 39 في المائة، تلاه السوق المصري بنسبة 23 في المائة ثم سوق الأسهم السعودي بنسبة 21 في المائة (الجدول 6).

الجدول 6- القيمة السوقية، 2012-2006
(بملايين الدولارات)

الربع الأول 2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
76121	64435	71269	72968	61888	121128	80741	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
27415	26999	30995	31985	35984	41233	29729	بورصة عمان
16721	16513	19903	16141	19955	27016	21122	سوق البحرين للأوراق المالية
410529	338791	353419	318785	246810	518984	326869	سوق الأسهم السعودي
82051	100928	124920	104226	113527	135362	105950	سوق الكويت للأوراق المالية
52894	49549	54722	58830	65218	138179	86895	سوق دبي المالي
1440	1530	سوق دمشق للأوراق المالية
3004	3033	3804	4931	4624	سوق الخرطوم للأوراق المالية
2831	2782	3461	3200	2105	2484	2731	سوق فلسطين للأوراق المالية
27306	19698	21712	18362	15643	23086	13033	سوق مسقط للأوراق المالية
127260	128439	123317	87932	76657	95518	60913	سوق الدوحة للأوراق المالية
10838	16406	18210	18298	14789	10894	8304	بورصة بيروت
60011	48679	85726	86267	83185	138828	93496	بورصتا القاهرة والإسكندرية
898421	814750	907653	820027	739564	1257633	834411	الإجمالي

المصادر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، <http://www.amf.org.ae/yearlyperformance>، والنشرة الفصلية حول أداء أسواق المال العربية، الربع الأول 2012.
(..) تشير النقطتان إلى عدم توفر البيانات.

أدخلت بلدان أعضاء عديدة، بما فيها الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان ومصر والمملكة العربية السعودية، إجراءات إضافية على أسواق المال لتعزيز الرقابة وتطبيق الحوكمة الرشيدة للشركات. وبلغ عدد الشركات المدرجة في أسواق المال في البلدان الأعضاء 1326 شركة. فبورصة عمان تضم أكبر عدد من الشركات تليها البورصة المصرية ثم السوق السعودية (الجدول 7). وقد انضم سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2010 إلى مؤشر صندوق النقد العربي. وقد ضمّ هذا السوق 21 شركة مدرجة في عام 2011 بلغت قيمتها السوقية 1530 مليون دولار.

الجدول 7- عدد الشركات المدرجة، 2012-2007

الربع الأول 2012	2011	2010	2009	2008	2007	
67	67	64	67	65	64	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
247	247	277	272	262	245	بورصة عمان
49	49	49	49	51	51	سوق البحرين للأوراق المالية
152	150	146	135	126	111	سوق الأسهم السعودي
216	216	214	205	204	196	سوق الكويت للأوراق المالية
61	62	65	67	65	55	سوق دبي المالي
21	21	20	سوق دمشق للأوراق المالية
56	56	53	53	52	52	سوق الخرطوم للأوراق المالية
46	46	40	39	37	35	سوق فلسطين للأوراق المالية
130	130	119	120	122	125	سوق مسقط للأوراق المالية
42	42	43	44	43	40	سوق الدوحة للأوراق المالية
25	25	11	11	13	15	بورصة بيروت
214	214	212	306	373	435	بورصتا القاهرة والإسكندرية
1326	1325	1313	1368	1413	1424	الإجمالي

المصادر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، <http://www.amf.org.ae/yearlyperformance>، والنشرة الفصلية حول أداء أسواق المال العربية، الربع الأول 2012.
(..) تشير النقطتان إلى عدم توفر البيانات.

جيم- النظام الضريبي

يركز الإصلاح الضريبي على زيادة الإيرادات الضريبية مع أخذ الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع بعين الاعتبار، وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الجباية وتحديث النظم الضريبية والحدّ من التهرب الضريبي.

فقد عمدت عدة بلدان، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة، التي كانت تنوي إدخال الضريبة على القيمة المضافة إلى تأجيل هذا القرار إلى وقت أنسب بسبب الركود الاقتصادي أو الحراك الشعبي. غير أنّ البلدان الأعضاء كافة بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين نظم إدارة الإيرادات الضريبية والجباية وتوسيع القاعدة الضريبية.

فالتخفيف من عبء الضريبة وتبسيط النظام الضريبي يمكن أن يؤدي إلى تقليص التهرب الضريبي والحدّ من توسع القطاع غير النظامي وتحسين الجباية وتوسيع القاعدة الضريبية وبالتالي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.

فقد أدى التحسن والنمو الاقتصادي الذي حقته البلدان الأعضاء في عام 2010 إلى زيادة الإيرادات الضريبية ولو بنسب متفاوتة. وتعود هذه الزيادة إلى النمو الاقتصادي من جهة وإلى تحسين الجباية الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية من جهة أخرى. ولا تزال الإيرادات الضريبية تمثل مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات العامة للبلدان الأعضاء ذات الاقتصادات المتنوعة إذ تمثل 64 في المائة من الإيرادات العامة في الأردن وحوالي 37 في المائة في الجمهورية العربية السورية و 83 في المائة في لبنان، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 9 في المائة من الإيرادات العامة في البلدان المصدرة للنفط مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق (الجدول 8).

الجدول 8- الإيرادات الضريبية، 2006-2010 (مليون دولار وكنسبة مئوية من الإيرادات العامة)

2010	2009	2010	2009	2008	2007	2006	البلد
كنسبة مئوية							
64.1	63.7	4212	4062	3890	4225	3697	الأردن
37.1	35.0	4676	3954	2451	..	5166	الجمهورية العربية السورية
39.4	38.4	4501	3706	3672	السودان
2.2	6.0	1291	2838	817	979	706	العراق
8.6	11.3	1759	1981	1805	1375	929	عُمان
48.4	41.5	1657	1314	999	1495	565	فلسطين
1.7	1.7	1130	1031	1292	1245	986	الكويت
83.0	74.5	6617	5967	4781	3710	3305	لبنان
63.6	57.8	30256	29383	25206	20260	17038	مصر
26.2	26.2	2073	2019	1859	1585.3	1350.4	اليمن

المصادر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحق الإحصائي 4/6، والبنك الدولي، قاعدة البيانات المالية، <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>.

(..) تشير النقطتان إلى عدم توفر البيانات.

ونمت الإيرادات الضريبية في البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة بنسب متفاوتة تراوحت بين 3 في المائة في مصر واليمن كحد أدنى و 26 في المائة في فلسطين كحد أقصى. ويعود سبب النمو الخجول في بعض البلدان، كمصر مثلاً، إلى عدة أسباب منها استمرار الإعفاءات الضريبية على مبيعات بعض السلع والتخفيضات على ضريبة بيع العقارات وتخفيضات الرسوم الجمركية على بعض السلع الغذائية الرئيسية. وقد شهدت الإيرادات الضريبية بشكل إجمالي ارتفاعاً في إيرادات الرسوم الجمركية نجم عن ارتفاع نسبة الواردات والإيرادات الضريبية على الإنتاج والاستهلاك كنتيجة للنمو الاقتصادي، قابلها تراجع في إيرادات الضرائب على الدخل وأرباح الشركات.

وطبقت الأردن قانون الضريبة الموحد الذي حصلت بموجبه زيادة في الإعفاءات الضريبية على دخل الأفراد وتخفيض لضريبة الدخل على الشركات وزيادة على أرباح كبار المزارعين وزيادة في ضريبة المبيعات على التبغ ومشتقاته والمشروبات والهواتف الخلوية. ف أدت هذه السياسة إلى زيادة في إيرادات ضريبة المبيعات بنسبة تخطت الانخفاض الذي طرأ على إيرادات ضريبة الدخل والأرباح في عام 2010. فارتفعت الإيرادات الضريبية بحوالي 4 في المائة بين عامي 2009 و2010. ووضعت الأردن خطة لإلغاء لائحة الإعفاءات الضريبية واتباع سياسة التقشف، لكن تنفيذ هذه الخطة تأجل أو ألغي بسبب الأوضاع السياسية والحراك الشعبي.

وفي لبنان، تم تخفيض الضريبة غير المباشرة على المشتقات البترولية بنسبة قاربت 55 في المائة، وفي الجمهورية العربية السورية تم تخفيض الضرائب على المنتجات الغذائية والضريبة على الدخل.

في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تركزت الضرائب على ضريبة الدخل على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاعات النفطية والمالية والمصارف وعلى الرسوم الجمركية. فقد أدى توحيد وتخفيض ضريبة الدخل على أرباح الشركات إلى نسبة 12 في المائة في عُمان إلى تراجع الإيرادات الضريبية في عام 2010. وفي قطر، استعاضت الحكومة عن الشرائح الضريبية على أرباح الشركات الأجنبية العاملة بفرض ضريبة موحدة على هذه الشركات بلغت نسبتها 10 في المائة.

وأرجأت بعض البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتخاذ القرار بفرض الضريبة على القيمة المضافة وذلك بسبب الأزمة المالية والأعباء الاقتصادية التي تكبدها المواطنون وبسبب ازدياد نسبة البطالة. وفي بعض البلدان الأعضاء في المجلس، تصعب مراقبة التغير في الإيرادات الضريبية إذ أنها تدرج إيرادات الضرائب التي تفرضها على الشركات العاملة في القطاع النفطي ضمن الإيرادات النفطية، وتشكل هذه الإيرادات الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية.

ثانياً- تقدم البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية

ألف- الاستثمار الأجنبي المباشر

تتأثر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأوضاع المالية والاقتصادية العالمية حيث أنّ غالبية التدفقات الاستثمارية الأجنبية ترد من الدول المتقدمة إقتصادياً. فقد سجّلت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في الإسكوا زيادة بين عامي 2002 و2008، إلا أنّها تعرّضت لانتكاسة كبيرة جرّاء الأزمة المالية العالمية. فبعد أن وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذروتها في البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام 2008، حيث بلغت 86 605 مليون دولار أي ما يعادل 4.4 في المائة تقريباً من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية، ما لبثت أن انخفضت بمعدّل 17.4 في المائة فبلغت إلى 71 512 مليون دولار وبمعدّل 41.2 في المائة فبلغت إلى 50 961 مليون دولار خلال فترة العامين 2009 و2010 مقارنةً بعام 2008، لتسجّل 3.6 في المائة من التدفقات الاستثمارية العالمية في عام 2010.

الجدول 9- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا، 2006-2010 (بملايين الدولارات)

البلد	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	3544	2622	2826	2426	1701
الإمارات العربية المتحدة	12805	14186	13723	4003	3948
البحرين	2914	1756	1793	257	155
تونس	3270	1531	2638	1595	1400
الجمهورية العربية السورية	659	1241	1465	2569	1469
السودان	3534	2425	2600	1816	2063
عُمان	1596	3332	2951	1509	2332
قطر	3500	4700	3778	8124	5534
الكويت	121	111	5-	1113	80
لبنان	2674	3375	4333	4803	4279
مصر	10042	11578	9494	6711	6385
المملكة العربية السعودية	18317	24333	39455	36457	21560
اليمن	1121	917	1554	129	55
اجمالي منطقة الإسكوا	64097	72107	86605	71512	50961
الإجمالي العالمي	1596368	2354520	1955875	1385682	1430438

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات المالية، <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>.

مقارنةً بعام 2008، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2010 بنسبة 71.2 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و 91.4 في المائة في البحرين و 45.4 في المائة في المملكة العربية السعودية. أما قطر فقد شكلت استثناءً إذ سجّلت ارتفاعاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 115 في المائة من عام 2008 إلى عام 2009، حيث بلغت هذه الاستثمارات 8.1 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 10.4 في المائة من الناتج المحلي القطري وتركزت في غالبيتها في قطاعي الصناعة والغاز الطبيعي المسال. وتأثر النمو الإقتصادي في البلدان الأعضاء في الإسكوا بالتراجع الملحوظ في حجم الاستثمارات المباشرة المتدفقة إلى هذه المنطقة.

وأشارت إحصاءات البنك الدولي إلى أنّ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا بلغ 345 282 مليون دولار بين عامي 2006 و2010. فقد حصدت المملكة العربية السعودية الحصة الكبرى منها، حيث سجّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة نسبة 40.6 في المائة أي ما يعادل 140 122 مليون دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 14.1 في المائة أي ما يعادل 48 665 مليون دولار ثمّ مصر بنسبة 12.8 في المائة أي ما يعادل 44 210 مليون دولار، فالكويت بنسبة 0.4 في المائة، والجمهورية العربية السورية بنسبة 2.1 في المائة واليمن بنسبة 1.1 في المائة والبحرين بنسبة 2.0 في المائة.

وبالرغم من الأزمة المالية العالمية التي ضربت الأسواق المالية في صيف عام 2008، اجتذبت المملكة العربية السعودية 36.45 مليار دولار أمريكي في عام 2009، ولكنها ظلت دون نسبة 7.6 في المائة التي سجّلتها في عام 2008. فقد حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثامنة عالمياً من حيث ورود الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث شكّلت الاستثمارات غير العربية في المملكة 67 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وحلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث مصدر الاستثمار بمجموع بلغ 5.8 مليار دولار تلتها فرنسا بمجموع 2.6 مليار دولار ثم اليابان بملياري دولار. وفي المنطقة العربية، حلت الكويت في المرتبة الأولى بمجموع بلغ 4.3 مليار دولار تلتها الإمارات العربية المتحدة بمجموع 3.8 مليار دولار^(٨). وقد توزّعت هذه الاستثمارات على القطاعات التالية: الصناعات البتروكيميائية بنسبة 13.7 في المائة، والقطاع العقاري بنسبة 12.9 في المائة، والقطاع النفطي بنسبة 11.8 في المائة وقطاعي الخدمات المصرفية والتأمين بنسبة 10.1 في المائة^(٩).

وفي مصر توزّعت الاستثمارات الأجنبية في عام 2009 على النحو التالي: 50.25 في المائة من الاتحاد الأوروبي، و19.34 في المائة من الولايات المتحدة الأمريكية، و14.66 في المائة من البلدان العربية و15.75 في المائة من بلدان أخرى^(١٠). وقد تأثرت الاستثمارات الخليجية في مصر بالأزمة المالية العالمية فانخفضت إلى النصف مقارنة بما كانت عليه في عام 2008. وبالرغم من ذلك، ظلت الإمارات العربية المتحدة في طليعة المستثمرين بنسبة بلغت 25 في المائة من مجمل الاستثمارات العربية في مصر، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 16 في المائة ثم الأردن بنسبة 12 في المائة^(١١).

وفي عام 2009، تقلّصت الاستثمارات غير العربية في الأردن بنسبة 27 في المائة وقابلتها زيادة في الاستثمارات العربية بنسبة 29 في المائة. فقد انخفضت الاستثمارات البريطانية في الأردن من 333 مليون دولار في عام 2008 إلى 180 مليون دولار في عام 2009. بالمقابل، ارتفعت معدلات الاستثمارات العربية، حيث زادت البحرين استثماراتها بنسبة 40 في المائة تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 33 في المائة والإمارات العربية المتحدة بنسبة 18 في المائة والكويت بنسبة 10 في المائة. وتوزّعت الاستثمارات الخليجية على القطاعات التالية: 95.5 في المائة في قطاع الصناعة، و2.2 في المائة في قطاع السياحة، و2.01 في المائة في قطاع المواصلات و0.16 في المائة في قطاع الزراعة.

(٨) Economic and Social Commission for Western Asia, "Foreign Direct Investment Report 2011", 22 August 2011, E/ESCWA/EDGD/2011/Technical Paper.3, p. 12.

(٩) التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة العربية السعودية، 2010، ص 10.

(١٠) Economic and Social Commission for Western Asia, "Foreign Direct Investment Report 2011", 22 August 2011, E/ESCWA/EDGD/2011/Technical Paper.3, p. 14.

(١١) Ibid., p. 15

وفي الجمهورية العربية السورية، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2.57 مليار دولار في عام 2009 بزيادة بنسبة 75 في المائة عما كانت عليه في العام السابق. وأغلب الاستثمارات الأجنبية في الجمهورية العربية السورية مصدرها البلدان العربية مثل الأردن، والعراق والمملكة العربية السعودية. وهي تتوزع على قطاع الاتصالات بنسبة 29.3 في المائة والقطاع المصرفي بنسبة 21.4 في المائة، وتتركز بمعظمها في المدن الأساسية مثل دمشق، وريف دمشق وحلب^(١٢).

واليمن عانت من انخفاض حاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تقلصت هذه الاستثمارات بنسبة 91.7 في المائة بين عامي 2008 و2009. وتشير بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية في اليمن هي استثمارات عربية المصدر لا سيما من قطر، والعراق، وليبيا والمملكة العربية السعودية. وقد توزعت هذه الاستثمارات على قطاع الخدمات بنسبة 90 في المائة، وقطاع الصناعة بنسبة 5.9 في المائة، والسياحة بنسبة 4.2 في المائة وقطاع الزراعة بنسبة 0.41 في المائة^(١٣).

وفي عام 2010، شكّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 40.25 في المائة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الأردن، و 5.57 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و 34.64 في المائة في لبنان و 15.7 في المائة في مصر، و 23.57 في المائة في المملكة العربية السعودية^(١٤). ومن حيث أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الناتج الإجمالي، حلّ لبنان في المرتبة الأولى بنسبة 95.5 في المائة. وقد يعزى ارتفاع هذه النسبة إلى التحويلات المالية التي وردت إلى لبنان والتي ساهمت ربما في ارتفاع الطلب على العقارات، غير أنها شكّلت "فقاعة" في السوق العقاري اللبناني. وحلّ الأردن في المرتبة الثانية بنسبة 78 في المائة، والكويت في المرتبة الأخيرة بنسبة 5 في المائة.

الجدول 10- متغيرات مختارة في مناخ الأعمال في البلدان الأعضاء في الإسكوا، 2010

البلد	مؤشر سهولة الأعمال		إنشاء المشاريع			تنفيذ العقود		حماية المستثمرين	
	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (بالأيام)	الدخل (الفردية)	عدد الإجراءات	الوقت (بالأيام)	الترتيب العالمي	مؤشر حماية المستثمرين ^(*) (كنسبة مئوية)
الأردن	8	96	7	12	14	38	689	10	4
الإمارات العربية المتحدة	2	33	7	13	6	49	537	10	4
البحرين	4	38	7	9	1	48	635	4	5
تونس	5	46	10	11	4	39	565	3	6
الجمهورية العربية السورية	12	134	7	13	17	55	872	9	5
السودان	13	135	10	36	31	53	810	13	3
عُمان	6	49	5	8	3	51	598	6	5
قطر	3	36	8	12	8	43	570	6	5

.Ibid., p. 19 (١٢)

.Ibid., p. 22 (١٣)

(١٤) قاعدة بيانات البنك الدولي، <http://databank.worldbank.org>.

الجدول 10 (تابع)

البلد	مؤشر سهولة الأعمال		إنشاء المشاريع			تنفيذ العقود		حماية المستثمرين	
	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (بالأيام)	الكلفة (كنسبة مئوية من الدخل الفردي)	عدد الإجراءات	الوقت (بالأيام)	الترتيب العالمي	مؤشر حماية المستثمرين ^(*) (كنسبة مئوية)
الكويت	7	67	12	32	1	50	566	2	6
لبنان	10	104	5	9	67	37	721	6	5
مصر	11	110	6	7	6	41	1010	4	5
المملكة العربية السعودية	1	12	3	5	6	43	635	1	7
اليمن	9	99	6	12	84	36	520	12	4

المصادر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012. متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.doingbusiness.org>.

(*) إن مؤشر حماية المستثمرين هو مؤشر مركب يقيس درجة حماية صغار المستثمرين من سوء إدارة المدراء لأصول الشركات. ويتراوح المؤشر بين صفر (حماية شبه معدومة للمستثمرين) و10 (حماية قصوى للمستثمرين).

ويشير تقرير البنك الدولي عن ممارسات أنشطة الأعمال لعام 2012^(١٥) إلى أنّ 61 في المائة من اقتصادات منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط عملت على تحسين مناخ تطبيق الأعمال عبر تحديث القوانين ذات الصلة. فقد احتلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر المراتب الثلاث الأولى في المنطقة العربية من حيث مؤشر سهولة الأعمال. كذلك سجّلت تونس والكويت والمملكة العربية السعودية معدلات عالية من حيث مؤشر حماية المستثمرين. ووفقاً لمؤشر إنشاء الأعمال، خفضت المملكة العربية السعودية عدد الإجراءات المطلوبة من ٤ إلى 3 وقد انعكس ذلك إيجاباً على التكلفة التي انخفضت من 7.7 في المائة كنسبة من الدخل الفردي في تقرير عام ٢٠١٠ إلى 5.9 في المائة في تقرير عام 2012. كذلك عمل الأردن على تخفيض عدد الإجراءات والأيام اللازمة لإنشاء المشاريع فساهم في خفض الكلفة من 49.5 في المائة إلى 13.9 في المائة كمقارنة بين تقريرَي العامين ٢٠١٠ و٢٠١٢. وأبقى لبنان ومصر على عدد الإجراءات والأيام اللازمة نفسها ولكن الكلفة انخفضت من 16.1 في المائة إلى 5.6 في المائة في مصر ومن 78.2 في المائة إلى 67.1 في المائة في لبنان. ووفقاً لمؤشر تنفيذ العقود، حلّ اليمن في المرتبة الأولى، تلتها الإمارات العربية المتحدة وتونس من حيث السرعة في تنفيذ العقود. أما الجمهورية العربية السورية ومصر فقد حلتا في المرتبتين الأخيرتين حيث يستلزم تنفيذ العقد في الجمهورية العربية السورية ٨٧٢ يوماً، وفي مصر ١٠١٠ أيام فيعوق بذلك تطور البيئة الاستثمارية في هذين البلدين.

وأشار التقرير^(١٦) إلى أنّ الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن أنشأت لجاناً خاصة لإصلاح القوانين وتحديثها. فقد وضع الأردن إجراءات تهدف إلى تسهيل القيام بالعمل عبر خفض قيمة رأس المال المطلوب من 1000 دينار إلى دينار واحد. وبهدف توفير الوقت الذي يستغرقه المستثمرون، أدخلت عُمان نظاماً لتسجيل المؤسسات عبر الإنترنت، وساهمت المملكة العربية السعودية بتسهيل تسجيل المؤسسات عبر جمع إدارة الزكاة والضريبة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ضمن مجمع واحد.

(١٥) البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012، ص 4.

(١٦) التقرير نفسه، ص 9 و28.

واتخذت الجمهورية العربية السورية خطوات مثل خفض قيمة رأس المال المطلوب وكلفة تسجيل الشركة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة دوراً فعالاً على مدى العقد الماضي في اجتذاب رؤوس الأموال بالرغم من الإنخفاض الحاد الذي حصل بعد الأزمة المالية العالمية.

يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات إلى الجهود التي بذلتها البلدان العربية لتطوير تشريعاتها في عام 2010. فقد أعدّ الأردن مشروعاً لتعديل قانون تشجيع الاستثمار. والإمارات العربية المتحدة تعمل على سنّ 14 قانوناً، بين جديد ومعدّل، تتناول فيها مجالات عديدة كالاستثمارات الأجنبية، والصناعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والتحكيم. والنقاش دائر حول اعتماد التوقيع الإلكتروني في جميع المعاملات التجارية والرسمية. والكويت تسعى إلى اعتماد قوانين لمحاربة الفساد وتشجيع التنافسية والحدّ من الاحتكار. وفي لبنان ومصر واليمن تبذل السلطات المعنية جهوداً من أجل سنّ تشريعات مماثلة بهدف تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار.

ويشير التقرير إلى أنّ مجموع الاتفاقيات التي وقعتها البلدان الأعضاء بلغ 534 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار حتى نهاية أيار/مايو 2011. والحصة الكبرى كانت لمصر التي وقعت 100 اتفاقية، تلتها الكويت التي أبرمت 58 اتفاقية ثنائية لتشجيع الإستثمار، ثم تونس التي وقعت 54 اتفاقية. وبلغ عدد اتفاقيات منع الإزدواج الضريبي التي أبرمتها البلدان الأعضاء 368 إتفاقية حتى نهاية أيار/مايو 2011. وتجتمع الكويت مع مصر والمغرب في المرتبة الأولى بتوقيعها 49 اتفاقية تليها الإمارات العربية المتحدة التي وقعت 48 اتفاقية ثمّ تونس التي وقعت 47 اتفاقية.

ويبيّن تقرير يتناول عدد الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية^(١٧) كلفة هذه الفرص والقطاعات والقطاعات المرتبطة بها. فهذه الفرص تتوزّع على جميع القطاعات من زراعية، وصناعية، وصحية، وطاقة كهربائية ومائية، وتكنولوجية، ونفط، وأقمشة ومنسوجات، وتعليم، وسياحة ونقل. ويصل عدد هذه الفرص 2 194 بكلفة إجمالية تبلغ 884.3 مليار دولار. فالأردن مثلاً تعرض ٢٥٠ فرصة استثمارية بكلفة ٨ مليارات دولار، ومصر تعرض ١٣٦ فرصة استثمارية بكلفة ٦٦ مليار دولار، والعراق يعرض ٣٦٠ فرصة استثمارية بكلفة ١٨٠ مليار دولار والمملكة العربية السعودية تعرض ٥٠٠ فرصة استثمارية بكلفة ٢٠٠ مليار دولار.

باء- تحويلات العاملين في الخارج

لا تتوفر إحصاءات دقيقة عن عدد المهاجرين العرب وأماكن تواجدهم في الوطن العربي أو خارجه، ولكنّ إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشير إلى أنّ المهاجرين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشكّلون 1.97 في المائة من إجمالي عدد سكان هذه المنطقة.

وقد ساهم تطوّر وسائل الاتصالات في زيادة التحويلات المالية إلى الوطن الأم وتعزيز نقل المعرفة، والعمران والمهارات. وبما أنّ المنطقة العربية بحاجة إلى تمويل التنمية المستدامة وخلق فرص عمل وخفض معدلات الفقر، اكتسبت تحويلات العاملين العرب في الخارج أهمية خاصة لدى صناعات القرار باعتبارها أحد مصادر التمويل الخارجية الأساسية.

(١٧) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية" 2010.

فتحويلات العاملين في الخارج تؤدي دوراً أساسياً في اقتصادات المنطقة العربية. وفي عام 2010، بلغت تحويلات العاملين إلى البلدان العربية (باستثناء بلدان الخليج) 4.8 في المائة من مجمل الدخل القومي، و16.2 في المائة من الصادرات، و10.6 في المائة من عائدات الخدمات، و44 في المائة من عائدات القطاع الزراعي، و46 في المائة من إجمالي القطاع الصناعي، و71 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و710 في المائة من المساعدات الرسمية التنموية.

الجدول 11- تحويلات العاملين إلى مجموعة من البلدان الأعضاء، ٢٠٠٦-٢٠١٠ (بملايين الدولارات وكنسبة مئوية من الناتج المحلي)

البلد	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الأردن	٢٨٨٣	٣٤٣٤	٣٧٩٤	٣٥٩٧	٣٦٤٠
الجمهورية العربية السورية	١٨.٤٣	١٩.٣٣	١٦.٧٢	١٤.٣٤	١٣.٢
السودان	١١٧٩	١٧٦٩	٣١٠٠	٢١٣٥	١٩٧٣
لبنان	٢٣.١٨	٢٣.٠٢	٢٣.٨٧	٢١.٦٤	١٩.٣٨
مصر	٥٣٢٩	٧٦٥٥	٨٦٩٤	٧١٤٩	٧٧٢٥
اليمن	١٢٨٣	١٣٢٢	١٤١٠	١١٦٠	١٢٣٩
إجمالي	١٦٧٣٠	٢١١٦٠	٢٥٦٣٧	٢٣١٩٩	٢٣٨٢٦

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات المالية، <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>.

سجلت تحويلات العاملين في البلدان الأعضاء زيادة ضئيلة بلغت 2.7 في المائة بين عامي 2009 و2010، حيث ارتفعت من 23.2 مليار دولار في عام 2009 إلى حوالي 23.8 مليار دولار في عام 2008. وقد احتلت مصر المرتبة الأولى في قائمة البلدان الأعضاء المستفيدة من تحويلات العاملين، إذ بلغت قيمة هذه التحويلات حوالي 7.7 مليار دولار في عام 2010، أي 32.4 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين الواردة إلى البلدان الأعضاء، بزيادة عن عام 2009 بنسبة 8 في المائة. ويشير تقرير البنك الدولي عن التحويلات الخارجية إلى أن البلدان التي تقع على رأس القائمة من حيث التحويلات الواردة هي العراق، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية.

وفي لبنان استقرت التحويلات الخارجية عند 7.55 مليار دولار في عامي 2009 و2010، ولكنها زادت عن عام 2008 بنسبة 5 في المائة، بارتفاع من 7.1 مليار دولار إلى 7.55 مليار دولار وهذا مؤشر جيد خصوصاً في ظلّ تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. وبالرغم من تراجع قيمة هذه التحويلات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21.64 في المائة في عام 2009 إلى 19.38 في المائة في عام 2010، ما تزال النسبة الأعلى عربياً. فالتحويلات الواردة في عام 2009 من بلدان الخليج، وفقاً لتقرير صادر عن بنك بيبيلوس في أيار/مايو 2011، وصلت إلى 58 في المائة^(١٨)، تلتها التحويلات الواردة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية بنسبة 9.3 في المائة ومن بعدها أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6 في المائة.

(١٨) Byblos Bank SAL, Economic Research & Analysis Department, "IN Focus", issue 1, pp. 1-2 and 7-8

وفي عام 2010، بلغت تحويلات العاملين إلى الأردن 3.6 مليار دولار بزيادة عن عام 2009 بنسبة 1.2 في المائة. ويعتمد الأردن على هذه التحويلات لأنها تحفز الاقتصاد وتوفر السيولة للمواطنين. وجدير بالذكر أنّ أكثر من 600 ألف مواطن أردني يعملون في الخليج، أي ما يعادل 10 في المائة تقريباً من سكان الأردن.

وحافظت تحويلات العاملين الواردة إلى الجمهورية العربية السورية على النمط التصاعدي، حيث وصلت إلى 1.65 مليار دولار في عام 2010 بزيادة بلغت 6.2 في المائة عن العام السابق. وتمثل هذه التحويلات حوالي 2.78 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وقد أشار التقرير السنوي الصادر عن بنك عودة سورية في عام 2009 إلى أنّ عدد العاملين السوريين في بلدان الخليج يقدر بمليون ونصف المليون عامل^(١٩)، وهم يتوزعون بين الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية.

وفي اليمن، بلغت تحويلات العاملين نحو 1.2 مليار دولار في عام 2010، بزيادة بنسبة 6.8 في المائة مقارنة بعام 2009. وانخفضت تحويلات العاملين الواردة إلى السودان بنسبة 7.5 في المائة بين عامي 2009 و2010 لكي تبلغ 1.9 مليار دولار في عام 2010.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأرقام أعلاه لا تعبر عن الأرقام الحقيقية للتحويلات المالية الواردة، حيث تُبين إحدى الدراسات التي أعدّها صندوق النقد الدولي أنّ التحويلات الحقيقية تشكل ضعفين ونصف ضعف الأرقام المتداولة لأنها لا تتضمن التحويلات التي تمر عبر القنوات غير الرسمية. فالدراسة تشير إلى أنّ تحويلات العاملين السودانييين في الخارج التي تمرّ عبر الممرّات غير الرسمية تشكّل 85 في المائة من مجمل التحويلات الواردة إلى السودان^(٢٠).

(١٩) بنك عودة سورية ش م، التقرير السنوي 2009، ص 19.

(٢٠) Samuel Munzele Maimbo, "Migrant Labor Remittances in Africa: Reducing Obstacles to Development Contributions", Africa Region Working Paper Series No. 64, November 2003, p. 7.

ثالثاً- تقدم البلدان الأعضاء نحو تحرير التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

ألف- أهم التطورات على صعيد تحرير السياسات التجارية

1- في الإطار العالمي من خلال منظمة التجارة العالمية

أكد توافق آراء مونتييري على أهمية التجارة للتنمية والروابط القوية بين التجارة والتنمية والتمويل وأهمية النظام التجاري المرتكز على القواعد الدولية في ضمان المنافسة وعدم التمييز. فقد واصلت البلدان الأعضاء في الإسكوا اعتماد سياسات تجارية قائمة على الإنفتاح خلال الفترة الماضية. ولكن هذه البلدان لم تتخذ إجراءات حمائية أو تراجع عن أي إجراءات انفتاحية كانت قد اتخذتها. فالأزمة المالية العالمية فرضت على بعض البلدان اتخاذ إجراءات حمائية تراجعاً عن خطوات كانت قد قامت بها باتجاه تحرير التجارة.

على صعيد المشاركة في النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية، يجب الإشارة إلى أن البلدان الأعضاء في الإسكوا هي إما أعضاء مؤسّسة في المنظمة منذ إنشائها في عام 1994 (وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ومصر) أو انضمت إلى المنظمة بعد عام 1995 (وهي الأردن وعمان والمملكة العربية السعودية) أو هي في مسار الانضمام إلى المنظمة (وهي الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ولبنان واليمن). والدول التي انضمت إلى المنظمة منذ عام 1995 قد انتهت من تنفيذ جميع التزاماتها المتبقية التي تم الاتفاق عليها مع أعضاء المنظمة أثناء عملية الانضمام، بينما تواصل الدول المتبقية سعيها بدرجات متفاوتة للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية. فمن بين الدول الخمس التي تسلك مسار الانضمام، وحدها اليمن واصلت تقدمها نحو إنجاز الانضمام الكامل إلى المنظمة حيث عقدت آخر جولة مفاوضات لها مع الأعضاء في نيسان/أبريل من عام 2012. ويتوقع أن تصبح عضواً كاملاً خلال الأشهر القليلة المقبلة، في حين يسجل العراق تقدماً طفيفاً في العملية حيث عقد آخر اجتماع له في عام 2008 وقدم بعض الوثائق في عام 2010. ولبنان يواصل تقدمه نحو تحقيق الانضمام ببطء، حيث عقد آخر اجتماع له في عام 2009 ولم يحقق الكثير منذ ذلك الحين. والجمهورية العربية السورية لم تحقق أي تقدم في العملية منذ بدء الإجراءات في عام 2010، بينما عملية انضمام السودان إلى المنظمة تراوح مكانها منذ عام 2004 في ضوء قرار الحكومة تجميد العملية حتى إشعار آخر.

وجدير بالذكر أنّ مشاركة جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا في النظام التجاري متعدد الأطراف المتمثل في التواجد ضمن إطار منظمة التجارة العالمية كأعضاء أو أعضاء مراقبين في طور الانضمام يعدّ مؤشراً واضحاً على مدى التزام البلدان الأعضاء في الإسكوا في تحرير التجارة وثقتها بأهمية التجارة في تحقيق التنمية.

وخلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2012، أجريت مراجعة دورية للأنظمة التجارية في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية بحسب متطلبات منظمة التجارة العالمية^(٢١). فقد أشارت تقارير المنظمة إلى أنّ هذه البلدان قد حققت تقدماً في تنفيذ

(٢١) تنص اتفاقية منظمة التجارة العالمية على وجوب إجراء مراجعة دورية للنظام التجاري في الدول الأعضاء وذلك للكشف عن أي عيوب أو إجراءات مشوهة للتجارة أو عن عدم تطابق نظامها التجاري مع اتفاقيات المنظمة والتزامات الدولة العضو.

التزاماتها في المنظمة وهذا مؤشر جيد على مدى تطبيق البلدان الأعضاء في الإسكوا التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية وعلى نهجها في تحرير التجارة.

2- في الإطار الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

على الصعيد الإقليمي وضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تواصل البلدان الأعضاء في الإسكوا مشاركتها في تحرير تجارة السلع مع بلدان المنطقة العربية. فقد لجأت جميعها إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة 100 في المائة منذ عام 2005، باستثناء السودان واليمن حيث تباشر الدولتان الوفاء بالتزاماتهما بالتخفيض التام في عام 2012. وتشارك البلدان الأعضاء في الإسكوا في المفاوضات المتعلقة بإنشاء الاتحاد الجمركي ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، غير أنّ مشاركتها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالتالي في إجراءات التحرير لا تزال غير مكتملة. فهي تقتصر على تخفيض التعريفات الجمركية ولم تتعداها لتشمل العوائق غير الجمركية التي لم تتجاوز نسبة تنفيذ الالتزام بإزالتها 55 في المائة^(٢٢).

أما على صعيد تجارة الخدمات فتشارك البلدان الأعضاء في الإسكوا ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المفاوضات بين الدول الأعضاء لتحرير تجارة الخدمات. ولكنّ المفاوضات تسير ببطء ولم يتم حتى الآن تحقيق الكثير باتجاه تحرير التجارة وتبقى مشاركة البلدان الأعضاء في الإسكوا في تحرير تجارة الخدمات محصورة بالمشاركة ضمن منظمة التجارة العالمية. لذلك تبقى درجات تحرير قطاعات الخدمات متفاوتة بين البلدان التي انضمت خلال جولة أوروغواي (وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ومصر) وتلك التي انضمت بعد تأسيس المنظمة في عام 1995 (وهي الأردن وعمان والمملكة العربية السعودية). ويلاحظ أنّ البلدان التي انضمت بعد عام 1995 قدّمت التزامات أكبر من تلك التي انضمت أثناء التأسيس، بينما البلدان التي لم تنضمّ بعد إلى منظمة التجارة العالمية تبقى غير مرتبطة بأي إجراءات لتحرير الخدمات على المستوى الدولي أو الإقليمي.

باء - تطور الصادرات في البلدان الأعضاء في الإسكوا

تكتسب الصادرات أهميتها من دورها البارز في تحقيق رفاهية الشعوب وتمويل التنمية ومكافحة الفقر. وهي تشكل في منطقة الإسكوا مورداً أساسياً من الموارد المالية التي تساعد على تمويل خطط التنمية.

وبالرغم من التقارب بين البلدان الأعضاء في الإسكوا والبلدان العربية عموماً من حيث المقومات التي تعتبر أساساً لزيادة التبادل التجاري بين البلدان، مثل اللغة والعادات وأنماط الاستهلاك والثقافة، ورغم توفر مقومات ازدهار التجارة البينية وأبرزها القرب وحجم السوق والكثافة السكانية وتوزيعها وتشابه خصائص السكان وغلبة الشباب والقادرين على العمل (وهم أيضاً يشكلون الطبقة ذات الاستهلاك الأكبر)، لا تزال التجارة العربية البينية محدودة إذ لا تتجاوز 9 في المائة من إجمالي التجارة العربية^(٢٣).

(٢٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الإستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006" الفصل الرابع، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، E/ESCWA/GRID/2006/3، 18 كانون الأول/ديسمبر 2006.

(٢٣) صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، ص 154.

وقد شهدت صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2011 تطورات ملحوظة، بزيادة بلغت 146 في المائة (الجدول 12).

**الجدول 12 - صادرات بلدان الإسكوا إلى العالم خلال الفترة 2005-2011
(بملايين الدولارات)**

النمو بين -2005 2011	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البلد
55	6771	5939	5041	6243	5535	5204	4301	الأردن
149	242230	175697	121668	195056	136279	119436	97450	الإمارات العربية المتحدة
112	33677	29636	23082	29015	24230	19977	15905	البحرين
59	15520	14036	10158	14927	11647	11385	9789	الجمهورية العربية السورية
163	12695	8852	7037	12045	8867	5657	4824	السودان
285	67820	46640	36220	56840	35201	27460	17623	العراق
140	44388	32668	23931	35100	23480	21462	18462	عمان
300	103036	67356	46268	55709	41488	33622	25332	قطر
135	84074	61660	47634	78792	54369	46915	35779	الكويت
90	4139	4248	3480	3472	2813	2485	2169	لبنان
238	36028	26603	24088	26233	16168	13720	10646	مصر
110	329674	232240	172516	303924	208984	195697	154721	المملكة العربية السعودية
86	10441	8064	4864	9530	6797	6682	5611	اليمن
146	990494	713639	525987	826886	575857	509702	402613	الاجمالي

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، <http://elibrary-data.imf.org>.

وسجلت صادرات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً إجمالياً بلغ 141 في المائة خلال الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2011. وكانت قطر أكثر بلدان الخليج نمواً بمعدل فاق 300 في المائة، بينما نمت صادرات بقية البلدان الأعضاء بنسب متقاربة.

وسجلت صادرات سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا نمواً بمعدل تجاوز 165 في المائة خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2011 (الجدول 12)، حيث تصدرت مصر قائمة النمو بنسبة بلغت 238 في المائة، تلاها العراق بنسبة 285 في المائة ثم السودان بنسبة 163 في المائة. أما لبنان فحلّ ضمن أقل البلدان نمواً من حيث الصادرات إذ لم تنم صادراته بأكثر من 55 في المائة، تلتها الجمهورية العربية السورية بنسبة 59 في المائة ثم اليمن بنسبة 86 في المائة. والملاحظ أنّ البلدان التي حققت نمواً مرتفعاً في صادراتها هي تلك التي يشكل النفط جزءاً كبيراً من صادراتها. فقد سجلت تلك البلدان نمواً في صادراتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وجدير بالذكر أنّ الصادرات العالمية نمت بنسبة 70 في المائة خلال الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2010، وبنسبة 20 في المائة خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010^(٢٤).

جيم - آفاق تطور التجارة بين بلدان الإسكوا

خلصت دراسات عديدة إلى أنّ التجارة هي محرك أساسي لعملية التنمية وداعمة للنمو، والواقع بدوره يؤكد على هذه الاستنتاجات. فقد اتّجهت بلدان مثل الصين والهند لأن تكون في عداد البلدان الكبرى حيث استطاعت في العقود الأخيرة تطوير تجارتها في السلع والخدمات، وتمكنت بفضل الاستثمار في البنى التحتية والقوى البشرية من مضاعفة ناتجها الوطني من السلع والخدمات وبالتالي صادراتها. فتبوأت مكانة دولية هامة في الاقتصاد العالمي وأصبحت ذات تأثير كبير في موازين القوى على المستوى الاقتصادي.

ولم تكن البلدان التي أحرزت نتائج جيدة في التجارة الدولية لتحقيق هذا النجاح لولا أنّها اتّجهت نحو الاستثمار في بناها البشرية وتعزيز تنافسيتها وإنتاجيتها على المستوى الدولي.

وقد أشار تقرير التنافسية العربية 2012 إلى أنّ معظم هذه البلدان تتسم بأداء متواضع فيما يخصّ العوامل الأساسية للتنافسية على المدى الطويل، وهي التعليم والصحة والتعليم العالي والتدريب، بالإضافة إلى الاستعداد التكنولوجي والابتكار باعتبارهما من أهم العوامل التي تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية. وباستخدام عدد من المؤشرات (المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمالة، وتطور السوق المالية، والجهوية التكنولوجية وحجم السوق) التي يحددها التقرير كمؤشرات أساسية لتحديد التنافسية، صنّفت بلدان الإسكوا من حيث تنافسيتها بالشكل الوارد في الجدول 13.

الجدول 13- مؤشر التنافسية في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا

البلد	المرتبة 2010-2011	المرتبة 2011-2012
الأردن	65	71
الإمارات العربية المتحدة	25	27
البحرين	37	37
الجمهورية العربية السورية	97	98
عُمان	34	32
قطر	17	14
الكويت	35	34
لبنان	92	89
مصر	81	94
المملكة العربية السعودية	21	17
اليمن	..	138

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2012.

(..) تشير النقطتان إلى أنّ البيانات غير متوفرة.

يلاحظ من الجدول 13 أنّ البلدان الأعضاء في الإسكوا حققت تطورات متباينة في مؤشر التنافسية خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2012. فقد حقق كلٌّ من عُمان وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية تطوراً طفيفاً في مؤشر الشفافية خلال تلك الفترة بينما لم تحرز البحرين أيّ تقدم. وسجّل تراجع ملحوظ في أداء كلٍّ من الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ومصر. ولم تتوفر معلومات كافية حول أداء بقية البلدان الأعضاء في الإسكوا.

رابعاً- زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية: المساعدات الإنمائية الرسمية

يمكن تقسيم البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى مجموعتين، مجموعة أولى تضمّ البلدان المانحة للمساعدات الرسمية للتنمية وهي البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة ثانية تضمّ البلدان المستفيدة من المساعدات الإنمائية الرسمية، وهي البلدان الأعضاء ذات الاقتصادات المتنوعة.

ألف- المساعدات الرسمية من البلدان الأعضاء في الإسكوا

تعتبر البلدان الأعضاء المانحة في الإسكوا من بين البلدان الأكثر سخاءً في العالم، حيث بلغ حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التراكمية التي قدّمتها نحو 272 مليار دولار خلال الفترة من عام 1973 ولغاية عام 2008^(٢٥)، و4.4 مليار دولار في عام 2010. ويُلاحظ أنّ حجم المساعدات العربية عبر العقود الماضية يتأثر بتحرك أسعار النفط صعوداً وهبوطاً، وبالاحتياجات المتزايدة للبلدان لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات.

وقد ارتفع سعر النفط ليصل إلى الذروة حيث بلغ 147 دولار أمريكي للبرميل الواحد في تموز/يوليو 2008 فأتاح للبلدان المصدرة للنفط زيادة تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية الخاصة بها. لكنّ انخفاض سعر النفط العالمي في عام 2009 أدّى إلى انخفاض في إيرادات البلدان الرئيسية المانحة في الإسكوا وبالتالي إلى انخفاض واضح في المساعدات الخارجية.

كذلك أدّى الإنفاق من أجل إعادة إعمار الدول بعد النزاع إلى تغييرات في مستوى المساعدة التي تقدّمها البلدان المانحة الأعضاء، مثلما حصل في لبنان بعد حرب تموز/يوليو 2006، وفي اليمن بعد اجتماعات المجموعة الاستشارية في عام 2006، وفي قطاع غزة بعد عمليات التوغّل في عام 2009.

الجدول 14- المساعدات الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في الإسكوا، 2000-2010 (بملايين الدولارات)

البلد	2000-2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإمارات العربية المتحدة	804	137	231	464	114	46	47
عُمان	118	36	17	3	25	22	32
قطر	408	138	515	462	225	178	309
الكويت	1501	466	314	434	336	300	270
المملكة العربية السعودية	12339	1101	2186	2181	5663	4004	3702
الإجمالي	15170	1878	3263	3508	6363	4550	4360

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحق الإحصائي 1/11.

وتجدر الإشارة الى أن المساعدات الإنمائية التي قدّمتها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغت كنسبة من إجمالي الدخل القومي حوالي 0.4 في المائة في عام 2010. وهذه المساعدة تقارن إيجابياً مع نسبة المساعدة الإنمائية التي تقدمها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي بلغت في عام 2010 أيضاً 0.32 في المائة. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين البلدان الأعضاء المانحة، حيث قدّمت حوالي 85 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في المنطقة، أي ما يعادل 0.8 في المائة من إجمالي الدخل القومي في عام 2010، بينما بلغت المساعدات الكويتية 6.2 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في الفترة نفسها بنسبة 0.2 في المائة من إجمالي الدخل القومي.

الجدول 15- نسبة المساعدات الإنمائية إلى الدخل القومي في عدد من البلدان المانحة الأعضاء في الإسكوا

البلد	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	0.9	0.7	0.5	0.3	0.4	0.4	0.6	0.5	0.4
الإمارات العربية المتحدة	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0	0	0
الكويت	1.4	0	0.6	0.5	0.3	0.3	0.2	0.3	0.2
المملكة العربية السعودية	1.4	1.3	0.8	0.3	0.6	0.6	1.2	1.1	0.8

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحق الإحصائي 2/11.

يقدم الجزء الأكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية على شكل هبات أو قروض إلى الحكومات مباشرة أو من خلال المؤسسات الدولية المانحة، والمؤسسات المتعددة الأطراف، ومؤسسات التنمية المالية العربية، والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية ذات الأغراض الإنسانية. وحتى عام 2000، كانت المعونات تقدم على شكل منح ثم أصبحت تقدم على شكل قروض ميسرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لدى الحكومات لتطوير البنى التحتية.

تتوزع الدول المستفيدة من المساعدات الإنمائية على جميع أنحاء العالم. ففي عام 2010، حصلت البلدان العربية على 53.6 في المائة من مجموع المساعدات مقابل 55.5 في المائة في عام 2009. وحصلت الدول الآسيوية على 31.2 في المائة من المجموع في عام 2010 مقابل 22.6 في المائة في عام 2009، والدول الأفريقية على 13.2 في المائة في عام 2010 مقابل 17 في المائة في عام 2009، ودول أمريكا اللاتينية على 0.9 في المائة في عام 2010 مقابل 3.5 في المائة في عام 2009^(٢٦). وانخفضت حصة البلدان العربية على مر الزمن نتيجة الجهود التي تبذلها الجهات المانحة العربية لتقديم المساعدات ضمن منطقة جغرافية أوسع وإلى بلدان مستفيدة جديدة.

وتجدر الإشارة الى أن معظم المساعدات الإنمائية الرسمية تستخدم بشكل رئيسي في تمويل مشاريع في قطاعات البنى التحتية، وخاصة في قطاعي النقل والاتصالات (31.3 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2010)، وقطاع الطاقة (28.4 في المائة)، وقطاع الخدمات (22.3 في المائة)، وقطاعي المياه والصرف الصحي (11 في المائة) وقطاع الزراعة (4.7 في المائة)^(٢٧). ويتوقع أن تركز الدول المانحة على قطاع الزراعة لأن قضية الأمن الغذائي هي أولوية بالنسبة إلى المنطقة العربية.

(٢٦) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 و2011، الملحق الإحصائي 3/11.

(٢٧) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، الملحق الإحصائي 4/11.

وبالرغم من وجود نسبة جيدة من المساعدات العربية الرسمية المخصصة لدعم مشاريع تنموية، تبقى هذه المساعدات متقلبة وغير محددة وهذا يحدّ من فاعليتها. ويعود هذا إلى اعتبارات جيوسياسية تؤثر على عملية اتخاذ القرار عند الدول المانحة، وإلى ارتباط قدرة هذه الدول على تقديم المساعدات بتذبذب أسعار النفط والغاز، بالإضافة إلى تعارضها في بعض الأحيان مع استراتيجيات الإعانات المحلية.

باء- المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء

بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام 2005 ذروتها (27.3 مليار دولار)، وقد قدّمت معظمها إلى العراق على شكل منح. ومنذ ذلك الحين، انخفض حجم المعونات المقدمة بشكل تدريجي ليصل إلى نحو 11.4 مليار دولار في عام 2009.

ترد معظم المعونات الثنائية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثل ألمانيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد حصلت البلدان العربية المستقطبة للعون الإنمائي على نسبة 14.5 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة بين عامي 1990 و2009، مقارنةً بنسبة 11.2 في المائة في عام 2009^(٢٨). وحاز العراق النصيب الأكبر من هذه المساعدات في الفترة نفسها، بنسبة 29.5 في المائة من إجمالي المساعدات، تلتها مصر بنسبة 19.2 في المائة، ثم فلسطين بنسبة 8.9 في المائة، فالسودان بنسبة 8.1 في المائة. وفي عام 2009، خصّصت فلسطين بالجزء الأكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة 21.2 في المائة، تلتها العراق بنسبة 19.6 في المائة، ثم السودان بنسبة 16.1 في المائة، فمصر بنسبة 6.5 في المائة، فالأردن بنسبة 5.3 في المائة.

الجدول 16- المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء (بملايين الدولارات)

البلد	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأردن	٥٣٧	١٢٥٤	٦٠١	٦٦٧	٥٨٠	٥٢٩	٧٢٦	٧٦١
الجمهورية العربية السورية	٧٦	١٢١	١٠٥	٧٧	٢٦	٨٣	١٣٨	٢٤٥
السودان	٣٤٣	٦١٣	٩٩٢	١٨٢٣	٢٠٤٤	٢١١٢	٢٣٨٤	٢٢٨٩
العراق	١٠٦	٢٢٥٠	٤٦٤٧	٢٢٠٤٦	٨٨٧٠	9185	٩٨٨٠	٢٧٩٢
عُمان	٤١	٣٨	٥٥	٥٠	٣٥	٣١-	٣٢	٢١٢
فلسطين	١٦١٦	٩٧٢	١١١٥	١١١٦	١٤٥٠	١٨٧٣	٢٥٦٠	٣٠٢٦
لبنان	٢٥٤	٢٢٦	٢٦٤	٢٤٢	٧٠٦	٩٥٦	١٠٨٥	٦٤١
مصر	١٢٤٢	٩٨٢	١٥٠٦	٩٩٤	٨٧٣	١١٠٧	١٣٤٤	٩٢٥
اليمن	٥٨٣	٢٣٤	٢٥١	290	٢٨٠	٢٣٦	٣٠٦	٥٠٠
إجمالي	4798	6690	9536	27250	14864	16050	18455	11391

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحق الإحصائي 7/11.

(٢٨) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 و2011، الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي،

أصبحت فلسطين البلد الأول المستفيد من المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث حصلت على 3 مليارات دولار في عام 2009، مقابل 2.6 مليار دولار في عام 2008، و1.5 مليار دولار في عام 2006. وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المانحة الرئيسية لفلسطين، إذ بلغت مساهمتها نحو 844 مليون دولار في عام 2009، تلاها الاتحاد الأوروبي بنحو 538 مليون دولار. وقد خلص مؤتمر إعادة إعمار غزة (شرم الشيخ، آذار/مارس 2009) الذي عقد بمشاركة ممثلين عن 80 دولة، ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، عن مجموع تعهدات من الدول والمؤسسات المانحة بلغت حوالى 4.5 مليار دولار أمريكي، منها نحو 1.8 مليار دولار من الطهوان العربية^(٢٩).

بعد عام 2005، وفي أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل الذي أنهى الحرب الأهلية في جنوب السودان، ارتفعت المساعدات الرسمية للسودان من 1.8 مليار دولار في عام 2005 إلى 2.3 مليار دولار في عام 2009. والسودان يأتي في المرتبة التاسعة بين الدول الأكثر استفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2009. والنسبة الكبرى من هذه المساعدات الإنمائية الرسمية تأتي على شكل مساعدات إنسانية. وفي عام 2009، حظيت السودان بالجزء الأكبر من المساعدات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي ساهمت بنحو 955 مليون دولار، تلتها المملكة المتحدة بمساهمة قدرها 292 مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي بمساهمة قدرها نحو 226 مليون دولار^(٣٠). ولا تعتبر البلدان العربية من الجهات المانحة الأساسية للسودان حيث أن مساهمتها بلغت حوالى 2.3 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2009^(٣١).

وشارك في المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان (الكويت، 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2010)، كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى ممثلين عن 42 دولة و30 منظمة دولية وإقليمية ووطنية. وقد أسفر المؤتمر عن التزامات بقيمة 3.547 مليار دولار من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (210 ملايين دولار)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (300 مليون دولار)، وبريطانيا (70 مليون دولار)، والصين (35 مليون دولار)، وإيطاليا (30 مليون دولار)، والمفوضية الأوروبية (24 مليون دولار). وخصصت الكويت نصف مليار دولار لتنمية شرق السودان^(٣٢).

لم تكن اليمن تاريخياً من البلدان الأكثر استفادةً من المساعدات الإنمائية الرسمية. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2002 و2009، بلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية 2.7 مليار دولار. وفي عام 2009، بلغت قيمة هذه المساعدات 500 مليون دولار، ويتوقع أن تسجل مزيداً من الارتقاع إزاء قلق الجهات المانحة على الوضع الإنساني. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر جهة مانحة لحكومة اليمن في عام 2009، حيث بلغت قيمة مساعداتها 134 مليون دولار، تلتها ألمانيا بنحو 85 مليون دولار^(٣٣).

(٢٩) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي،

ص 236.

(٣٠) www.aidflows.org وهو ثمره تعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي والبنك

الآسيوي للتنمية ولجنة المساعدة الإنمائية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي www.oecd.org.

(٣١) Development Initiatives, Sudan aid factsheet 1995-2009, p. 4.

(٣٢) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي، ص 224.

(٣٣) Development Initiatives, Yemen aid factsheet 1995-2009, p. 2.

في عام 2010 خصّصت اليمن بمؤتمرين (لندن، 28 كانون الثاني/يناير 2010؛ الرياض، 27 شباط/فبراير 2010). فقد ختم مؤتمر الرياض أعماله بإعلان المملكة العربية السعودية عن استكمال تخصيص مبلغ مليار دولار، وهو قيمة التعهد التي كانت المملكة قد تعهّدت بتقديمها إلى اليمن في مؤتمر لندن في عام 2006، وأقرّ مجلس التعاون لدول الخليج العربيّ تخصيص حوالى 3.2 مليار دولار لدعم اليمن^(٣٤).

ويلاحظ أنّ البلدان التي تعتمد بشكل لافت على المساعدات الخارجية الرسمية المباشرة أو على تطبيق برامج المانحين تتجاوز في أدائها سائر البلدان من حيث الاستفادة المثلى من هذه المساعدات. وبالرغم من الأثر الإيجابي الذي تحدّثه المساعدات الرسمية المباشرة على برامج التنمية الوطنية تبقى ديمومة هذا التأثير الإيجابي مصدر قلق رئيسي في البلدان المستفيدة.

(٣٤) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي، ص 223

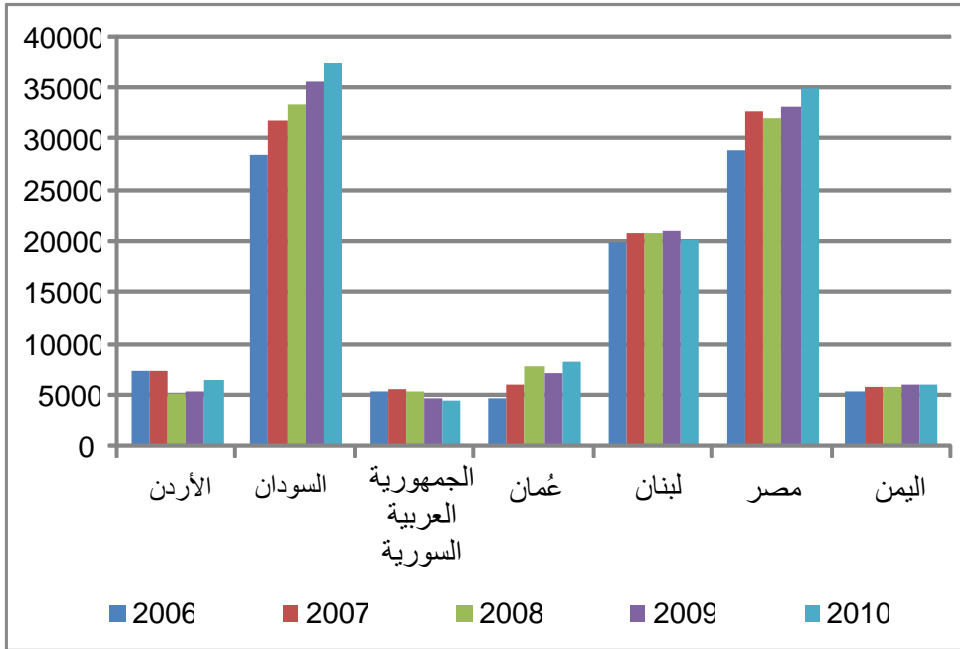
خامساً- الدين الخارجي وإدارة الديون

ألف- واقع الدين العام الخارجي

تحظى إدارة الديون الخارجية باهتمام كبير في مجال تمويل التنمية لأنّ الدول النامية تواجه صعوبات في إدارة ديونها التي اتخذت منحىً تصاعدياً، خاصة خلال الأعوام الماضية، نتيجة الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي.

فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي في الأردن والسودان وعمّان ومصر واليمن بين عامي 2009 و2010 بنسب متفاوتة تراوحت بين 1.7 في المائة كحد أدنى في اليمن و19 في المائة كحد أقصى في الأردن. ويعود ارتفاع أعباء الديون إلى التضخم العالمي وارتفاع أسعار الغذاء والنفط وتراجع الدولار مقابل العملات الأساسية ولجوء الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز والأزمة المالية العالمية وتداعياتها (الشكل 1). فقد اعتمد العديد من حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا سياسات مالية توسعية إبان اندلاع الأزمة المالية العالمية، فزاد بذلك الإنفاق الحكومي الذي ساهم في تحفيز الطلب الداخلي ومكافحة الركود الاقتصادي. ولكن هذه السياسات أدت إلى زيادة نسبة العجز في الموازنات العامة فارتفعت نسبة المديونية العامة في عام 2010 التي يتوقع أن تستمرّ في عامي 2011 و2012. كذلك تعود أسباب ارتفاع نسبة الديون في البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى عدّة عوامل أخرى منها توجيه جزء كبير من الديون لزيادة الأجور وليس لتمويل المشاريع الاستثمارية المحفزة للنمو، وإصدار سندات خزينة تأكل المدخرات المحلية وتعوق عملية الاستثمار.

الشكل 1- إجمالي الدين العام الخارجي، 2006-2010
(مليون دولار)



المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحق الإحصائي 6/9.

بالرغم من الزيادة في حجم الدين الخارجي بين عامي 2009 و2010 في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ظلّ حجم هذه الديون على تراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان و عُمان ومصر واليمن (الجدول 17). وهذا التراجع هو إشارة إلى أنّ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي تخطت نسبة زيادة المديونية، ولكنها ارتفعت في الأردن من 9.22 في المائة في عام 2009 إلى 24.6 في المائة في عام 2010.

الجدول 17- الدين الخارجي، 2006-2010 (مليون دولار وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي					2011	2010	2009	2008	2007	2006	البلد
2010	2009	2008	2007	2006							
24.6	22.9	23.3	43.3	48.6	6329	6503	5457	5134	7409	7315	الأردن الجمهورية العربية
7.6	8.7	10.2	14.0	16.4	..	4469	4677	5372	5637	5481	السورية
51.6	61.4	56.3	60.3	62.6	38600	37450	35785	33542	31873	28457	السودان
13.0	15.3	12.8	14.2	13.1	..	8211	7169	7779	5962	4819	عُمان
51.7	60.2	69.5	83.6	89.3	20950	20274	21012	20900	20951	20047	لبنان
16.0	17.7	19.8	25.2	27.0	..	34993	33287	32123	32840	28958	مصر
21.0	21.5	19.4	22.7	24.0	..	6139	6035	5895	5820	5471	اليمن

المصادر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحقان الإحصائيان 6/9 و8/9، والنشرة الفصلية عن أداء أسواق المال العربية، الربع الأول 2012.

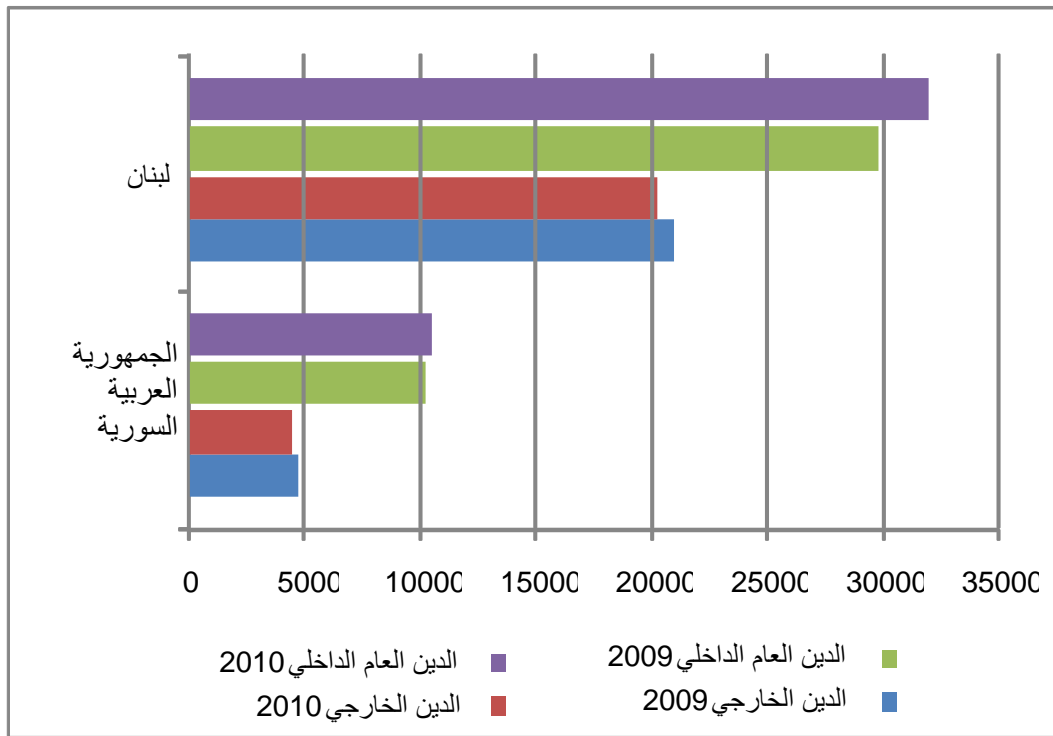
ويتوقع أن تعاني السودان واليمن، الدولتان الأقل نمواً في الإسكوا، من ضعف في الموارد المالية وزيادة في الديون خلال عامي 2011 و2012 بسبب تراجع إيرادات النفط ونتيجة الحراك الشعبي في اليمن وانفصال جنوب السودان. فيتوقع أن يكون النمو سلباً في عام 2011 ومُقدراً بحوالي 0.2 في المائة في السودان و2.5 في المائة في اليمن بينما يتوقع أن تسجّل نسب التضخم 20 في المائة في السودان و 19 في المائة في اليمن وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي^(٣٥).

كان لانفصال جنوب السودان في تموز/يوليو 2011 أثر كبير على الاقتصاد السوداني. فجنوب السودان الذي يضم حوالي 75 في المائة من احتياطي النفط في البلاد أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي للسودان وعلى النمو. وضمّ اتفاق الانفصال تحمل السودان كافة الديون المتوجبة على الدولتين وهذا يجعل من السودان من أكثر الدول الأقل نمواً ثقلاً بالديون عالمياً بنسب تفوق بكثير ما يمكن تحمّله وهذا الواقع من شأنه أن يحدّ من قدرات السودان المالية.

فلا بدّ من مساعدة السودان واليمن في التخفيف من عبء الديون أو إلغائها وذلك من خلال الاستفادة من مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون وبرامج نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة. وعلى الدولتين تحسين إدارتهما الداخلية للديون والاقتصاد من أجل التأهل للاستفادة من هذه المبادرات.

أما في الجمهورية العربية السورية ولبنان فقد تراجع إجمالي الدين العام الخارجي في عام 2010 مقارنةً بعام 2009، بينما ارتفع الدين العام الداخلي بنسبة أكبر (الشكل 2). ففي الجمهورية العربية السورية، تراجع الدين الخارجي بحوالي 208 ملايين دولار وارتفع الدين الداخلي بحوالي 257 مليون دولار. وفي لبنان تراجع الدين الخارجي بحوالي 738 مليون دولار في حين ارتفع الدين الداخلي بحوالي 2.2 مليار دولار. ولا بدّ من النظر إلى الدين العام الخارجي في لبنان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحذر. ففي حين تراجعت هذه النسبة بشكل ملحوظ من 84 في المائة في عام 2007 إلى 52 في المائة في عام 2010، حافظ رصيد الدين العام الخارجي على مستوياته المقدّرة بحوالي 21 مليار دولار. ولكنّ الدين الداخلي ارتفع بحوالي 11 مليار دولار بين عامي 2007 و2010 أي بنسبة 54 في المائة تقريباً. فقد تحوّل عبء الدين الخارجي إلى الداخل من دون محاولات جدّية للحد من نمو الدين بشكل عام.

الشكل 2- تغيّرات الدين الداخلي والخارجي خلال عامي 2009 و2010 (مليون دولار)



المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحقان الإحصائيان 11/6 و 6/9.

باء- عبء الدين العام الخارجي على اقتصادات البلدان المدينة

وشهد عام 2011 ارتفاعاً في الإنفاق الحكومي في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق وعمان والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية من خلال زيادة الرواتب في بعض من هذه البلدان، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية في البعض الآخر أو تقديم الدعم في قطاعي الصحة والتعليم. فبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستطيع تحمّل هذه الزيادات، ومن المتوقع أن يزداد الدين العام خلال عامي 2011 و2012 في سائر البلدان. وتشير البيانات الأولية لعام 2011 إلى تغيّرات خجولة في رصيد الدين العام الخارجي في الأردن ولبنان.

ساهمت هذه السياسات التوسعية في الحدّ من آثار الأزمة المالية العالمية وتسريع عملية تعافي الاقتصاد، لكن لا يمكن لها أن تستمر في المستقبل بسبب ارتفاع الدين العام حيث يتم تمويل الإنفاق الحكومي الإضافي من خلال الاستدانة. ومع ارتفاع الفوائد، تصبح خدمة الدين ثقلاً لا يمكن تحمله لفترة طويلة، إذ تخصص عدة بلدان أعضاء جزءاً كبيراً من ميزانياتها العامة لتسديد خدمة الدين العام. فخدمة الدين في لبنان لا تزال تمثل حوالى 23 في المائة من صادراته من السلع والخدمات. وقد تضاعفت خدمة الدين المتوجبة على السودان من 265 مليون دولار في عام 2009 إلى 521 مليون دولار في عام 2010 (الجدول 18).

**الجدول 18- خدمة الدين العام الخارجي، 2010-2006
(مليون دولار وكنسبة مئوية من الصادرات)**

كنسبة مئوية من الصادرات					2010	2009	2008	2007	2006	البلد
2010	2009	2008	2007	2006						
5.2	5.0	22.4	9.4	10.3	634	551	2756	872	836	الأردن
5.0	2.7	3.2	3.3	4.2	521	265	374	294	237	السودان الجمهورية العربية السورية
3.7	4.0	3.4	4.2	6.1	638	620	680	661	802	عُمان
1.3	1.9	1.5	2.6	1.5	469	480	541	626	310	لبنان
22.6	23.5	23.8	28.1	23.1	4188	4443	4240	4069	4162	مصر
6.0	4.6	6.5	6.2	10.8	2746	2659	3099	2422	3486	اليمن
2.8	4.1	2.7	3.4	2.9	255	253	278	266	227	

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2011، الملحقان الإحصائيان 7/9 و9/9.

ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع في رصيد الدين العام الخارجي في البلدان الأعضاء خلال عامي 2011 و2012. فالحراك الشعبي المتواصل منذ عام 2011 في بعض البلدان الأعضاء بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العام الذي أثبته عدة بلدان عربية، كلها عوامل تؤثر على تفاقم حجم الديون على المدى المتوسط. والبلدان الأعضاء مدعوة إلى الحرص على أن لا تبلغ هذه الديون نسباً لا يمكن تحملها. وشركات التصنيف الائتمانية تؤدي دوراً هاماً في تصنيف الديون السيادية. فنراجع تصنيف الدولة يؤثر سلباً على قدرة الدولة على الاقتراض من الأسواق العالمية. ففي عام 2011، تراجع تصنيف كلٍّ من البحرين ومصر في ظلّ انعدام الاستقرار في هذين البلدين في عام 2011⁽³⁶⁾.

(36) The Guardian, Simon Rogers, Ami Sedghi & John Burn-Murdoch, "Credit ratings: how Fitch, Moody's and S&P rate each country", 8 June 2012, available at <http://www.guardian.co.uk/news/datablog/2010/apr/30/credit-ratings-country-fitch-moodys-standard>.

سادساً- الخلاصة والتوصيات

ألف- الخلاصة

تطرقت هذه الدراسة إلى التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في الإسكوا في تنفيذ توافق آراء مونتيري بين عامي 2006 و2011. فقد ركزت على تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية والتجارة والتعاون الدولي وإدارة الديون، آخذةً في الاعتبار التحديات المنبثقة عن وضع الاقتصاد العالمي والحراك الشعبي في المنطقة العربية.

وقد تمكنت البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال عام 2010 من التعافي من بعض تداعيات الأزمة المالية العالمية التي نشأت في الربع الأخير من عام 2008 وحققت نمواً اقتصادياً. ولكن الركود الاقتصادي العالمي والحراك الشعبي في بعض البلدان العربية في عام 2011، أثر بشكل مباشر على قدرات البلدان الأعضاء في حشد الموارد الخاصة بتمويل التنمية ولكن بنسب متفاوتة.

ففي مجال تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية، شهدت السيولة المحلية نمواً في البلدان الأعضاء المصدرة للنفط أدى إلى نموّ القروض والتسهيلات الائتمانية. من جهة أخرى، ارتفع رصيد الدين الداخلي في بلدان أعضاء أخرى نتيجة لجوء الحكومات إلى الاقتراض من السوق المحلي لسدّ العجز وتمويل السياسات التوسعية التي اعتمدها فأثر سلباً على نمو المدخرات المحلية. وأدى الحراك الشعبي الذي تشهده المنطقة منذ مطلع عام 2011 إلى تراجع القيمة السوقية بنسبة 10 في المائة وتراجع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 24 في المائة. وشهدت الإيرادات الضريبية نمواً في عام 2010 نتج عن النمو الاقتصادي ولكن النظام الضريبي ما زال بحاجة إلى إصلاحات كبيرة.

في مجال تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية، وبالرغم من التقدم الذي حققته بلدان أعضاء عديدة في تحسين بيئة الأعمال خلال عامي 2010 و2011، لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني من تراجع كبير وذلك للعام الثالث على التوالي، بانخفاضه بنسبة 41 في المائة في عام 2010 مقارنةً بعام 2009. في المقابل، لا تزال تحويلات العاملين تعتبر أكثر الموارد الخارجية استقراراً إذ حافظت على مستوياتها خلال عام 2010، ولا تزال تؤدي دوراً هاماً في البلدان المصدرة لليد العاملة مثل الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن.

وفي مجال دعم التجارة الدولية، يبقى التقدم الذي أحرزته البلدان في مجال تحرير التجارة دون المستوى المرجو. فقد حدث تقدم بسيط في شروط النفاذ إلى الأسواق وإصلاح الأنظمة الداخلية لزيادة المنافسة، بينما لم يتحقق الكثير على صعيد التكامل الإقليمي بين البلدان العربية حيث لا تزال التجارة العربية الإقليمية تشكل 9 في المائة من التجارة العربية الدولية.

وفي مجال المساعدات الرسمية للتنمية التي قدمتها البلدان الأعضاء، بلغت المساعدات التي وردت من الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية مجتمعة 4.3 مليار دولار في عام 2010 بعد أن بلغت أقصاها في عام 2008 حيث قاربت 6.4 مليار دولار، متأثرة بتذبذبات في أسعار النفط العالمية. ولم تف بعد البلدان المتقدمة بالتزاماتها بتقديم 0.5 في المائة من ناتجها القومي كمساعدات إنمائية رسمية بحلول عام 2010 وبتقديم 0.7 في المائة من ناتجها القومي كمساعدات إنمائية رسمية بحلول عام 2015. وظلت فلسطين المستفيد الأكبر من هذه المساعدات في عام 2009 تلاها العراق.

دفعت السياسات التوسعية التي اعتمدها عدة بلدان أعضاء خلال عامي 2010 و2011 الحكومات إلى الاستدانة لتمويل العجز، فارتفع رصيد الدين العام الخارجي في الأردن والسودان وعمان ومصر واليمن بين عامي 2009 و2010. ولا تزال خدمة الدين الخارجي تشكل ثقلًا كبيراً على كاهل البلدان الأعضاء المدينة والدول الأقل نمواً كاليمن والسودان، خاصة مع ازدياد المخاوف من بلوغها مستويات لا يمكن تحملها.

باء- التوصيات

إنّ واقع البلدان الأعضاء من حيث التقدّم الذي أحرزته في تنفيذ توافق آراء مونتيري حول تمويل التنمية يدعو هذه البلدان إلى الإسراع في إجراء الإصلاحات اللازمة من أجل التسريع في تنفيذ التوصيات. فالبلدان الأعضاء مدعوة إلى تنفيذ جميع البنود الواردة ضمن توافق آراء مونتيري كسلة متكاملة في ضوء التوصيات المدرجة فيما يلي:

1- في مجال تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

- (أ) دراسة كيفية تطوير أداء القطاع المصرفي لكي يؤدي دوراً رئيسياً في تمويل المشروعات التنموية في الأجل المتوسط والطويل؛
- (ب) استحداث آليات تمويل تمكن القطاع المصرفي من استغلال فائض السيولة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتكزة على كثافة اليد العاملة؛
- (ج) إعادة الثقة في البورصات العربية من خلال تعزيز الرقابة ودعم الشفافية في عمل أسواق المال والشركات المدرجة؛
- (د) تحديث وتبسيط النظام الضريبي والتخفيف من العبء الضريبي على الفئات الهشة والفقيرة، والحدّ من التهرب الضريبي وتحسين عملية الجباية.

2- في مجال تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية

- (أ) تطبيق سياسات استثمارية قادرة على تشجيع الاستثمار في المناطق الأكثر فقراً وفي القطاعات المرتكزة على كثافة اليد العاملة، والاسترشاد في هذا الصدد بإطار سياسات الاستثمار الذي اقترحه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة الأخيرة؛
- (ب) تحسين البيئة الاستثمارية وتأهيلها لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومكافحة البيروقراطية والفساد؛
- (ج) توفير آليات تمكّن المهاجرين من استثمار مدخراتهم في مشروعات إقليمية مشتركة تخدم مصالح البلدان المصدرة لليد العاملة والبلدان المصدرة للتحويلات في المنطقة العربية؛
- (د) معالجة الأسباب التي تشجع العمال المهاجرين على تحويل الأموال عبر قنوات غير رسمية، وذلك عن طريق خفض رسوم التحويل، واعتماد أسعار صرف أقل من سعر السوق؛
- (هـ) الاستثمار في البنية التحتية للتكنولوجيا وإدخال البيئة القانونية اللازمة من أجل توفير وسائل جديدة لتحويل الأموال وذلك إسهاماً في خفض التكلفة وخلق المنافسة وتشجيع تحويل الأموال عبر القنوات المعترف بها رسمياً.

3- في مجال التجارة كمحرك للتنمية

- (أ) معالجة الحواجز التجارية التي تؤثر على التجارة البينية مثل قضايا العبور، وقضايا النقل والمعايير؛
- (ب) تعزيز الشراكة داخل القطاع الخاص في مختلف البلدان العربية لتعزيز التكامل والتخصص استناداً إلى المزايا النسبية؛
- (ج) تعزيز إجراءات تحرير التجارة باستخدام الوسائل والأدوات المتاحة؛
- (د) تعزيز القدرات التنافسية عن طريق معالجة التحديات على المدى الطويل والقصير.

4- في مجال التعاون المالي والفني الدولي

- (أ) على البلدان المتقدمة المانحة أن تفي بتعهداتها تقديم مساعدات رسمية للتنمية بنسبة 0.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى البلدان النامية بحلول عام 2015؛
- (ب) على الجهات المانحة في البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تتعاون مع البلدان الأخرى من أجل تحسين نوعية المعونة وزيادة فعاليتها في ضوء الأزمات الاقتصادية والغذائية الراهنة في المنطقة العربية؛
- (ج) على كافة البلدان والجهات المانحة التواصل فيما بينها بشكل دوري من أجل تنسيق الجهود، وتحديد فرص التعاون في بلدان وقطاعات محددة من شأنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي في البلدان المستفيدة وتستجيب للحاجة الملحة لخلق فرص العمل، والتعاون مع البلدان المتلقية في وضع خطط التنمية والأهداف؛
- (د) على كافة البلدان والجهات المانحة توجيه جزء أكبر من مساعداتها إلى البلدان الفقيرة، وتخصيصها بحصة أكبر من المنح والقروض الميسرة التي تساهم في بناء قدرات الموارد البشرية المحلية وتحقيق الإصلاح الإداري.

5- في مجال الديون وإدارتها

- (أ) على البلدان الأعضاء المثقلة بالديون ترشيد الإنفاق وتعزيز المساءلة والشفافية وإدخال نظام المحاسبة وتحسين إدارة المالية العامة واستكمال الإصلاحات الاقتصادية؛
- (ب) على البلدان الدائنة تقديم المساعدات إلى البلدان المدينة الأعضاء في الإسكوا، لا سيما اليمن والسودان، من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية عن طريق إعادة جدولتها أو إعفاء البلدان المدينة من تسديدها أو تحويل جزء منها إلى استثمارات في هذه البلدان.